جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

القسم: علوم المالية و المحاسبة

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية و المحاسبة – تخصص: مالية مؤسسة

آليات تمويل المؤسسات الناشئة

من إعداد الطالبين:

- مؤدن محمد زين العابدين
- نجادي محمد الأمين

تحت إشراف:

د. باغلي أحمد

لجنة التقييم:

الرئيس	د.يحياوي لخضر	أستاذ محاضر أ
المشرف	د.باغلي احمد	أستاذ محاضر أ
الممتحن	د.حولية يحيى	أستاذ محاضر أ

السنة الجامعية: 2021 - 2022

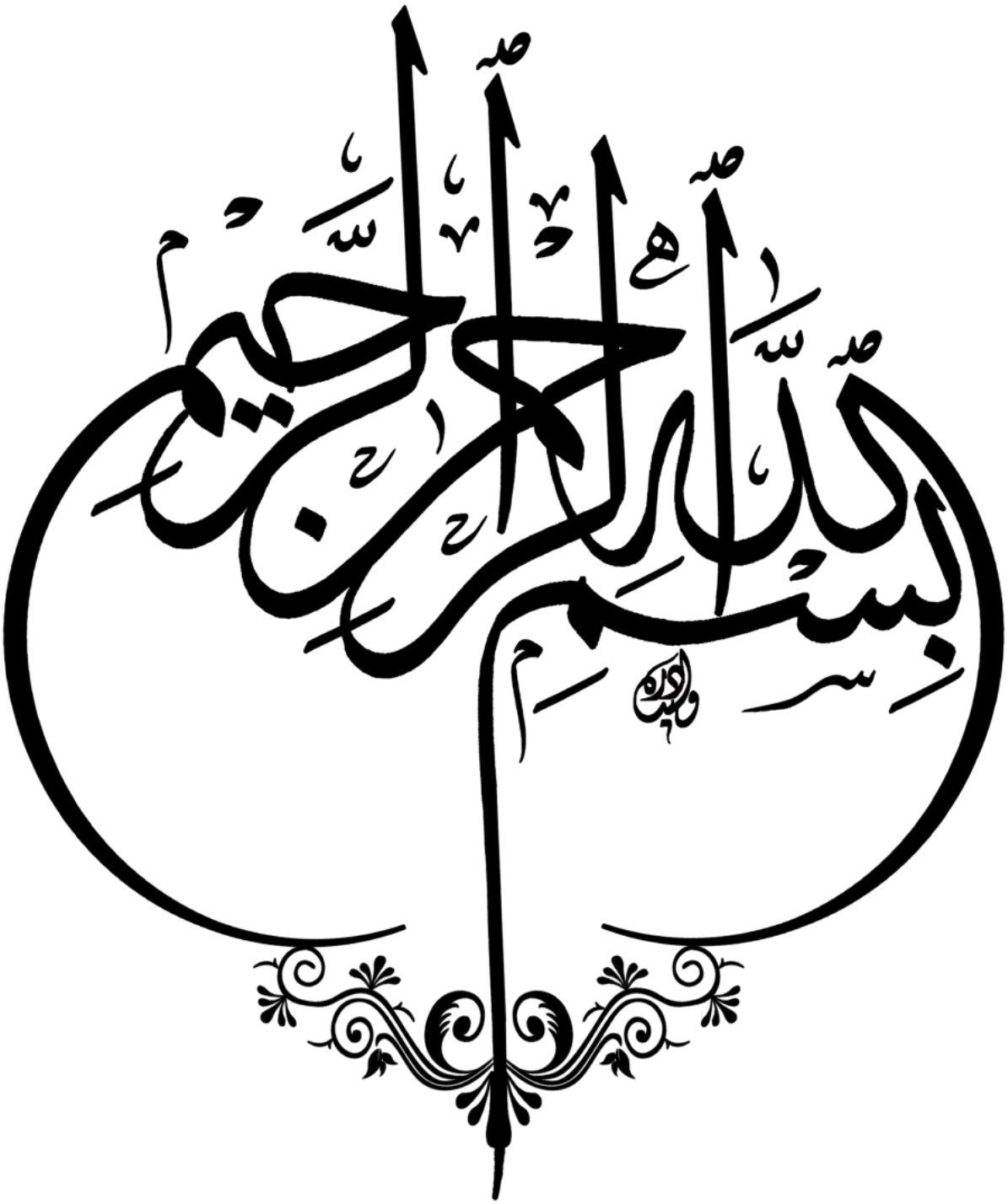
بسم الله الرحمن الرحيم

نحمد الله الذي اعاننا على انجاز هذا العمل

المتواضع شكر خاص إلى الاستاذ الكريم و المتميز الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته و نصائحه لإنجاز هذا البحث، فله منا اسمى معاني الشكر و العرفان

(باغلي أحمد)

فنشكر كل من مد لنا يد المساعدة سواء من قريب أو من بعيد.

نهدي ثمرة عملنا الى الوالدين الكريمين حفظهما الله و الى كل الاخوة و الاخوات .

كما نهديه لكل الزميلات و الزملاء و الى كل افراد العائلة دون استثناء

إلى أستاذي الكريم : "باغلي محمد"

و الى كل من ساندني في إنجاز هذا العمل.

مقدمة عامة

مقدمة :

تحظى المؤسسات الناشئة باهتمام متزايد من قبل جميع دول العالم، وهذا ما يمكن ملاحظته خصوصا في السنوات الأخيرة من خلال انعقاد وتنظيم العديد من المؤتمرات والمنتديات الدولية المتخصصة في بحث قضايا هاذه المؤسسات، وكيفية تطويرها وترقيتها وتعزيز دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعمل المؤسسات الناشئة على تشجيع الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية واستقطاب العملات الصعبة، وتشجيع الإنتاج والابتكار، كما تعتبر المؤسسات الناشئة احد أهم الأدوات في عملية التنمية المستدامة وإعادة توزيع الدخل، وهو ما يعكس دورها في عملية دعم الاقتصاد الوطني من خلال هذه الجوانب التي تصب جميعها في مصلحة الاقتصاد العام لدولة.

وقد أعطت الجزائر للمؤسسات الناشئة اهتماما كغيرها من الدول من خلال محاولة توفير الظروف المناسبة والمساعدة لأداء دورها على أحسن وجه، وذلك من خلال التعديلات القانونية والتشريعات المتعلقة بالاستثمارات، وتجسدت السياسة التدعيمية لهذه المؤسسات على الميدان بإنشاء مجموعة من الهيئات والبرامج التي أخذت على عاتقها الاهتمام بقطاع المؤسسات الناشئة في العديد من الجوانب.

وتواجه غالبية المؤسسات الناشئة تحديات وصعوبات تحد من أهميتها وتعرقل نموها وتطويرها وتؤدي إلى فشلها خاصة في السنوات الأولى من تأسيسها، كالصعوبات المتعلقة بنقص الخبرات والمهارات أو الافتقار إلي التخطيط الاستراتيجي، ومشاكل التسويق والمنافسة، وأكبر عائق تواجه المؤسسات الناشئة هو مشكل التمويل.

والجزائر كمثيلاتها من الدول التي سعت منذ استقلالها إلى دفع عجلة النمو وتحقيق تنمية شاملة، تتكيف مع الإمكانيات المتوفرة لديها، ومع فشل استراتيجية المؤسسات الكبرى بدأ الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تطبيق بعض الإجراءات إصدار قانون النقد والفرض، وإنشاء وزارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإقامة أجهزة حكومية متخصصة في تقديم الدعم المالي لهذه المؤسسات ومرافقتها في جميع المراحل، ورغم كل هذه الخطط والاستراتيجيات لازال هذا القطاع يتعرض للعديد من المشاكل والصعوبات وأبزها مشكل التمويل حيث بعد الجانب التمويلي أهم عائق يواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويحد من نموها، إذ يلاحظ أن هنالك قصور في الآليات والصيغ التمويلية المتاحة أمام المؤسسات الناشئة، وفي ظل قلة الموارد الداخلية وحاجة المؤسسات إلى موارد إضافية، تبحث هذه المؤسسات عن مصادر تمويلية خارجية وابرزها هذه المصادر هي البنوك.

و على ضوء ما سبق و قصد معالجة هذا الموضوع نطرح الإشكالية بحثنا المتمثلة في السؤال الآتي :

كيف يتم دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر ؟

- من أجل تحليل الإشكالية و للإجابة المبدئية على الأسئلة الفرعية المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات الأتية :
- هنالك عدة مصادر التمويل المؤسسات الناشئة و ذلك حسب نشاطها ، يعتبر التمويل البنكي أحد أهم هذه المصادر.
- المؤسسات الناشئة إحدى أهم القطاعات في الاقتصاد الوطني الجزائري .

الفصل الأول:

الإطار النظري للمؤسسات الناشئة

تمهيد:

تمثل الشركات في الوقت الحالي الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها في النهوض باقتصاديات الدولة

لما لها من أهمية بالغة في إظهار أصحاب الكفاءات و تجسيدهم لأفكارهم الجديدة وتوفيرهم لمناصب الشغل وإنشاء الشركات ليس بالأمر الهين، خاصة لأول مرة لذا يستلزم من أصحاب المشاريع الراغبين في إنشاء شركاتهم الخاصة التصميم الجيد المتضمن لمسار الاستراتيجية والخطة المفصلة قبل الشروع في تجسيد الفكرة على أرض الواقع.

حيث تعتبر المؤسسات الناشئة من أهم المؤسسات التي لها دور هام في النشاط الاقتصادي فهي يمكن لها أن تتطور بصورة أسرع من المؤسسات الكبيرة لكون طبيعتها تكون أكثر قابلية للتغيير والتطوير وتقبل الأفكار المستحدثة، إلا أنها تحتاج لجهات دعم واحتضان توفر لها أسس نشأتها واستمرارها حيث زاد الاهتمام بهذه المؤسسات الناشئة وذلك بعد ظهور مؤسسات مختصة في ذلك وهي ما أطلق عليها حاضنات الأعمال.

وقد اهتمت الجزائر في الآونة الأخيرة بالمؤسسات الناشئة نظرا إلى الأهداف التي أنشأت من أجلها و محاور التنمية المستقبلية، وكذا الإنجازات المحققة إلى حد الآن و مساهمة هيئات في إنشاء العديد من هذه المؤسسات بهدف تقليل التبعية النفطية. وسنتناول في فصلنا هذا مختلف المفاهيم الأساسية حول المؤسسات الناشئة من تعريف وخصائص وأهداف وغير ذلك وواقع هذه المؤسسات في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الناشئة.

المبحث الثاني : عموميات حول التمويل.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الناشئة.

تعتبر المؤسسات الناشئة المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية، ومعيارا لمدى تطور اقتصاديات الدول، كما أنها تعد من أهم المؤسسات على مستوى اليد العاملة، و في هذا المبحث تطرقنا إلى ثلاث مطالب على النحو التالي :

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الناشئة و دورة حياتها

تسعى المؤسسات الناشئة في طبيعتها إلى تقديم الحلول و طرح خدمات رائدة في السوق و هي من واحد سمات العصر، حيث تعمل على إيجاد حل لمشاكل ليس لها حلول و إيجاد حلول فعالة من الموجودة في الوقت الحالي، و تتسم بالإبداع و القدرة على إحداث تأثير كبير، كما تتميز هذه الشركات كونها شركات شابة يافعة و امامها خياران إما التطور و التحول إلى شركة ناجحة و إمكانية نموها ، أو إغلاق أبوابها و الخسارة.

يعتبر تحديد مفهوم المؤسسات الناشئة أمرا ضروريا لكل باحث في هذا المجال أو الموضوع في دارسته وتحليله وكذا أمام مقرري السياسات التنموية ليسهل عليهم إعادة برامج تنموية ووضع مخططات

استراتيجية لتعدد مفاهيم المؤسسات الناشئة.[1]

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الناشئة

تعرف المؤسسة الناشئة على أنها شركة ذات تاريخ تشغيلي قصير، وهذه الشركات تكون غالبا حديثة الإنشاء، وتكون في طور النمو و البحث عن الأسواق، وأصبح هذا المصطلح متداولا على نطاق عالمي بعد فقاعة الدوت كوم.

يقوم المؤسسون بتصميم المؤسسات الناشئة لتطوير نماذج أعمال قابلة للتطوير بكل فعالية[2].

وقد عرفها Paul Graham في مقاله المشهور حول النمو Growth على أنها ش ركة صممت لتنمو بسرعة، وكونها تأسست حديثا لا يجعل منها شركة ناشئة في حد ذاتها، كما أنه ليس من الضروري أن تكون الشركات الناشئة تعمل في مجال التكنولوجيا، أو أن تمول من طرف مخاطر أو مغامر، و الأمر الوحيد الذي يهم هو النمو وأي شيء آخر يرتبط بالشركات الناشئة يتبع النمو.

كما تعتبر المؤسسة الناشئة حديثة العهد يتم تأسيسها بواسطة ا رئد أعمال أو مجموعة، بهدف تطوير منتج أو خدمة مميزة لإطلاقها في السوق بحسب طبيعتها، وتميل المؤسسات الناشئة التقليدية إلى التمتع بأعمالها المحدودة عند التأسيس وانطلاقها من مبلغ استثماري أولي يضعه المؤسسون أو أحد من أقاربهم. كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد ومخاطرة عالية في مقابل تحقيقها.

وقد عرفها رائد الأعمال الشهير ستيف بلان على أنها منظمة مؤقتة تبحث عن نموذج اقتصادي يسمح بالنمو، مربح بشكل متكرر و يمكن قياسه. انها تختبر نماذج اقتصادية مختلفة و تكتشف بيئتها و تتكيف معها تدريجيا.

أي أن الشركة الناشئة يجب أن تعمل على نجاح مشروعها بشكل سريع وله تأثير على السوق الذي تود التواجد والعمل به بشكل فوري، أي أنها فكرة ورؤية يقوم بتجسيدها عامل المشروع، وتعمل في سوق غير مستقرة في كثير من الأحيان لاقتراح منتوج أو خدمة جديدة.

و عرفها نيل بلومينال على أنها شركة تعمل على إيجاد حل لمشكلة غير واضح كيف يمكن حلها، وغير مضمون نجاح هذا الحل[3].

وعليه يمكن تعريف المؤسسات الناشئة على أنها مؤسسة تسعى لتسويق و طرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير، بغض النظر عن حجم الشركة أو قطاع أو مجال نشاطها كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد، ومخاطرة عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع احتمال جنيها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها[4].

1

[2] بوالشعور شريفة ،دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة startups دراسة حالة الجزائر مجلة البشائر الاقتصادية المجلد رقم 04 العدد 02 جامعة 20 أوت 1995 ،سكيكدة الجزائر،2018. ،ص 420

[3] مجموعة من الباحثين ، دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية ،المجلد 12 عدد 01 جامعة زيان عاشور الجلفة 24 أكتوبر 2020 .

[4] بوالشعور شريفة ،دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة startups دراسة حالة الجزائر مجلة البشائر الاقتصادية المجلد رقم 04 العدد 02 جامعة 20 أوت 1995 ،سكيكدة الجزائر،2018.

الفرع الثاني : دورة حياة المؤسسة الناشئة

تمر دورة حياة المؤسسة الناشئة بالمراحل التالية[1]:

أولا مرحلة بناء الفكر :حيث يتم طرح فكرة إنشاء مشروع من خلال د راسة السوق و سلوك المستهلكين ومحاولة وضعها حيز التنفيذ وتطويرها في المستقبل ووضع خطط تحويلها واختيار الطريقة المناسبة لها.

ثانيا مرحلة الانطلاق :وهنا يتم إطلاق المنتج أو الخدمة لأول مرة، حيث يكون غير معروف، مع صعوبة إيجاد جهة التمويل المناسبة، فعادة ما يلجأ صاحب المشروع إلى العائلة، وهنا يكون المنتج مرتفع السعر وبحاجة إلى الترويج.

ثالثا مرحلة النمو :ينمو فيها المنتج ويبلغ الذروة، ويزيد العرض منه ويتوسع النشاط إلى جهات أخرى تنتجه بنفس الخصائص أو أفضل، مما يهدد مكانته ويبدأ المنتج في الت ا رجع و الفشل.

رابعا مرحلة الاختفاء :حيث يستمر المنتج في الت ا رجع حتى وصوله للاختفاء مما قد يؤدي إلى خروجه من السوق مما يستدعي إدخال التعديلات المناسبة عليه باتباع استراتيجيات منظمة ومحاولة بعثه من جديد واكتساب الخبرة اللازمة، وهنا تكون المرحلة الثانية من المنتج حيث يتم ضبط سعره و تسويقه بشكل أسرع.

خامسا مرحلة النمو المتزايد :هنا يكون المنتج قد تطور بشكل كبير وتجاوز مرحلة التجربة، وتباشر-الشركة في النمو .كما أن المستهلكين المستهدفين اعتمدوا على الابتكار الجديد، وتبدأ مرحلة تحقيق الأرباح والإنتاج بحجم كبير[2] .

المطلب الثاني :مميزات وخصائص المؤسسة الناشئة

تتصف المؤسسات الناشئة بمجموعة من الخصائص والمميزات التي تجعلها قادرة على التأقلم مع الاوضاع الاقتصادية لمختلف الدول سواء المتقدمة او النامية، ومن هنا سنحاول ابراز أهم تلك الخصائص والمميزات لهذه الشركات.

الفرع الاول : مميزات المؤسسة الناشئة

تتميز المؤسسات الناشئة أنها تقوم أعمالها التجارية على أفكار رائدة واتباع لحاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية ومن أهم المميزات أيضا سنذكر ما يلي[3] :

أولا حديثة العهد :أي أنها حديثة النشأة وتستمد تسميتها من حداثتها وأمامها خياران إما التطور والازدهار لتصبح شركة ناجحة قائمة بذاتها تقدم منتجات جديدة تحتاجها الأسواق، أو إغلاق أبوابها و القبول بالخسارة.

ثانيا شركات أمامها فرصة للنمو التدريجي و المت ا زيد :من إحدى السمات التي تحدد معنى الشركة الناشئة هي إمكانية نموها السريع وتوليد اي ا رد اسرع بكثير من التكاليف التي تتطلبها للعمل بكلمات اخرى إن الشركة الناشئة هي الشركة التي تتمتع بإمكانية الارتقاء بعملها التجاري بسرعة أي زيادة الإنتاج والمبيعات منه دون زيادة التكاليف، كنتيجة على ذلك ينمو هامش الأرباح لديها بشكل كبير.

وهذا يعني أن الشركات الناشئة لا تقتصر بالضرورة على أرباح أقل لأنها صغيرة بل العكس هي شركات قادرة على توليد أرباح كبيرة جدا.

---

[1] الياس حناش، بوفنغور خديجة "المؤسسات الناشئة في الج ا زئر بين الواقع ومتطلبات التطوير"- دراسة تحليلية مقال منشور في اطار الكتاب الجماعي الدولي بعنوان "اشكالية تمويل المؤسسات الناشئة – بين الأساليب التقليدية والمستحدثة ، جامعة جيجل، 2021 ، ص 175 - 174

[2] نفس المرجع، ص 174.

[3] مصطفى بورنان ،علي صولي ،"الاستراتيجيات المستحدثة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة حلول لانشاء المؤسسات الناشئة ،مجلة دفاتر اقتصادية ،المجلد 11 ،العدد 01 ، 2020،ص133.

ثالثا شركات تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد بشكل رئيسي عليها :تتميز هذه الشركات بأنها تقوم بأعمالها ى التجارية على أفكارا رائدة Innovative و اشباع لحاجات السوق بطريقة ذكية و عصرية .
يعتمد مؤسسات الشركات الناشئة Startups على التكنولوجيا للنمو والتقدم، والعثور على التمويل من خلال المنصات على الأنترنت، ومن خلال الفوز بمساعدة ودعم حاضنات الأعمال.
رابعا شركات تتطلب تكاليف منخفضة :يشمل معنى الشركة الناشئة عل أنها تتطلب تكاليف صغيرة جدا بالمقارنة مع الأرباح التي تحصل عليها وعادة ما تأتي هذه الأرباح بشكل سريع و مفاجئ بعض الشيء[1].

الفرع الثاني : خصائص المؤسسات الناشئة

المؤسسات الناشئة عبارة عن منشآت مصغرة، صغيرة و متوسطة تتميز بمجموعة من الخصائص بعضهاى يشكل نقاط قوة والآخر يشكل نقاط ضعف لها .ونذكر من بين الخصائص التي تمثل نقاط قوة لهذه لاالمؤسسات:
أولا: توازن هيكل النشاط الإنتاجي :نظرا لمعاناته في معظم الدول النامية من خلل في هيكل الاقتصاد بسبب غياب قاعدة قوية من صناعات صغيرة ومتوسطة يستند إليها حيث بات من الضروري تقليص الفجوة ووضع استراتيجيات لإصلاح هذا الخلل وتوسيع هذه المنشآت الصغيرة القابلة للتطوير والإنتاج.
ثانيا: دعم الشركات الكبيرة :وهذا من خلال توفير المنتجات الوسيطية لنشاط الشركات الكبرى .
ثالثا: توفير فرص عمل حقيقية وتقليص حجم البطالة :
تتميز المؤسسات الناشئة بقدرتها العالية على توفير مناصب شغل ما يؤدي إلى تقليص حجم البطالة[2] .
رابعا : استثمار المدخرات المحلية الصغيرة: من خلال توظيف المدخرات نظرا لصغر رأس المال وإعادة توزيع الدخل.
خامسا: المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الواردات: تمكن المؤسسات الناشئة من إنتاج متطلبات السوق المحلي مما يساهم في الحلال الواردات وتنمية الصادرات وبالتالي توفير لقد أجلبي. سادسا - نشر القيم الصناعية الإيجابية: تساهم في نشر القيم الصناعية الإيجابية كإدارة الجودة والابتكار وتقييم العمل.
أما بالنسبة الخصائص التي تعد نقاط ضعف بالنسبة لهذه المؤسسات نذكر منها:

1) محدودية وعدم القدرة على اختيار و صياغة استراتيجية العمل؛
2) عدم قدرتها على تكوين شبكة فعالة للتوزيع بسبب قلة وضعف امكانياتها؛
3) صعوبة بلوغها الموارد التمويلية لعدة أسباب لعل أبرزها: ضعف هيكلها التمويلي وقلة الضمانات؛
4) لا يمكنها الاستفادة من اقتصاديات الحجم بسبب صغر حجمها (انخفاض تكاليف الإنتاج بزيادة حجمه ويتم ذلك بتوزيع التكاليف الثابتة على عدد أكبر من الوحدات الإنتاجية)[3].

المطلب الثالث: أهمية المؤسسة الناشئة وخطوات إنشائها

تعتبر المؤسسات الناشئة أحد البدائل التي يمكن أن يرتكز عليها الاقتصاد لما لها من أهمية بالغة الأثر، حيث يتطلب انشاء مؤسسة ناشئة تنفيد بعض الخطوات الهامة التي تساعد في بناء شركة ناجحة ومثمرة.
وسيتم التطرق في هذا المطلب الى أهمية المؤسسة الناشئة وخطوات انشائها.

---

[1] نفس المرجع،ص133.
[2] سبتي محمد، فعالية أ رس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة دراسة حالة المالية الأوربية للمساهمة ، مذكرة ماجيستر ، جامعة قسنطينة ، 2008 – 2009 ، ص 11.
[3] سبتي محمد، نفس المرجع ، ص 12.

الفرع الاول :أهمية المؤسسة الناشئة

تكتسي المؤسسات الناشئة خلال العقدين الأخيرين مكانة هامة في الاقتصاد العالمي وذلك لتأثيرها في بعض المؤشرات الاقتصادية وتبرز أهمية الشركات الناشئة في[1]:

أولا: خلق الوظائف وتخفيض مستويات البطالة: تساهم الشركات الناشئة بشكل كبير في توفير فرص العمل لأفراد المجتمع، إذ أن فرص النمو السريع التي تميز هذا النوع من الشركات تجعلها قادرة على توليد فرص التشغيل، وقد أثبتت العديد من الدراسات على المستوى العالمي هذا الدور، ففي دراسة لمؤسسة فوكمان حول أهمية الشركات الناشئة في خلق فرص العمل تمكن الباحثون من إثبات أن الشركات الناشئة خلقت 5 ملايين فرصة عمل سنويا خلال الفترة 1992-2005 و هو مستوى أعلى بأربعة أضعاف من أي فئة عمرية للشركات الأخرى.

ثانيا : زيادة إنتاج السلع و الخدمات: وفقا ل Ritchie و Swisher من مركز(IDEA Intercommunale de developpement économique et :(d'aménagement

فإن الشركات الناشئة لديها تكنولوجيا أعلى بشكل غير متناسب مع حجمها وهذا ما يؤدي إلى زيادة إنتاج السلع و الخدمات، وفي تقرير صدر عام 2017 عن مركز الدراسات الاقتصادية في مكتب الإحصاء الأمريكي وجد الباحثون أن الشركات التي تتمتع بإنتاجية عالية هي المؤسسات الحديثة الشابة، وتقدم مساهمات غير متناسبة في نمو السلع و الخدمات.

ثالثا: إحداث تأثير إيجابي في المجتمع: نظرا لأن الشركة الناشئة يمكن أن تثير الإبداع في المجتمع فيمكنها المساهمة في تغيير القيمة الموجودة في المجتمع و خلق عقلية جديدة تماشيا مع هذا، سوف يدرك الناس أن لديهم مسؤوليات جديدة لعملهم وتطويرهم الوظيفي.

رابعا : فتح أسواق جديدة: تخلق الشركات الناشئة أسواقا جديدة أو تحول الأسواق القديمة تماما من خلال تقديم منتجات تغير الاقتصاد العالمي، وغالبا ما تخلق التقنيات الجديدة فرصا جديدة تستفيد منها الشركات الناشئة، ثم تخلق الشركات الناشئة قيمة هائلة مقارنة بالشركات الناضجة، وهو ما يدعم المنافسة و يدفع الاقتصاد نحو التطور.

خامسا : تعزيز البحث العلمي: يمكن الشركات الناشئة أن شاهم بشكل كبير في البحث والتطوير لأنها غالبا ما تتعامل مع التكنولوجيا العالية و الخدمات القائمة على المعرفة، حيث يعمل فريق البحث والتطوير في الشركة الناشئة كباحث عن الابتكار ويحافظ على نمو الشركة، ويساهم بشكل جيد في التوجه التطبيقي أو العمل البحثي في الجامعات و المعاهد والمؤسسات التعليمية الأخرى، نتيجة لذلك يمكن للشركات الناشئة تشجيع الطالب أو الباحثين على تنفيذ أفكارهم من خلال العمل عند الشركات الناشئة[2].

الفرع الثاني : خطوات انشاء المؤسسة الناشئة

يعتبر تأسيس مؤسسة ناشئة حلم كل رائد أعمال يسعى إلى تجسيد فكرته على أرض الواقع، ليستقل بمشروعه الخاص او ليتخلص من رئيس الوظيفة التي تكبح إبداعه و مهاراته، وتربطه بأوقات ومهام يومية

[1] بوزرب خير الدين ،خوالد أبو بكر ،تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الواقع والتمويل ، دراسة تحليلية مقال منشور في اطار الكتاب الجماعي الدولي بعنوان اشكالية تمويل المؤسسات الناشئة- في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة ،جامعة جيجل،2012،ص 122.

[2] بوزرب خير الدين ،خوالد أبو بكر المرجع السابق، ،ص 122.

لا يجد متعة في إنجازها، مع ذلك فإن تأسيس شركة ليس بتلك السهولة التي يعتقدها معظم الناس، إذ أن الكثير من الشركات الناشئة تفشل في غضون سنوات قليلة من تأسيسها.

وتتمثل خطوات تأسيس المؤسسة الناشئة فيما يلي:

أولا: العثور على فكرة الشركة: رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة، في رحلة رائد الأعمال نحو تأسيس شركة ناشئة تبدأ بإيجاد فكرة مناسبة، وأفضل طريقة لذلك تكون بالعثور على مشكلة يعاني منها المجتمع أو فئة منه و محاولة إيجاد فكرة حل لها، وقد تبدو هذه الطريقة صعبة بالنسبة إلى البعض أو أنها الطريقة الوحيدة.

ثانيا: دراسة السوق: وهي جمع وتفسير وتحليل منهجي للبيانات والمعلومات حول السوق المستهدفة واحتياجاتها و المنافسين إلى جانب المستهلكين الفعليين و المحتملين وسلوكياتهم و موقعهم الجغرافي، كل ذلك باستخدام الأساليب و المناهج التحليلية. ثالثا- حماية حقوق الملكية الفكرية: تعني حماية عملك أو علامتك التجارية أو أي ملكية ناتجة عن الإبداع، من الأشخاص الذين قد يسرقون أفكار مشروعك ويستخدمون ملكيتك الفكرية دون اذن منك. [1]

رابعا: اختبار اسم للشركة الناشئة: يمكن ان يعده بعض رواد الأعمال أمرا بديهيا وليس بتلك الأهمية اللازمة، فعلى العكس حيث يعد اختيار الاسم المناسب عملا مؤثرا في مدى نجاح العمل بحيث قد يؤدي اختيار اسم خطأ إلى عواقب قانونية وتجارية يصعب تجنبها لذلك يجب أن يكون سهلا ،وهذه بعض النصائح التي يجب اتباعها لاختيار اسم الشركة الناشئة:

-اختيار اسم يسهل تهجئته؛

- اختيار اسم شامل لا يقيد مع نمو النشاط التجاري؛

-اختيار اسم يتكون من جزء واحد أو مركب من جزئين على الأقل ولا يكون طويلا؛

- اختيار اسم لم يستخدم من طرف شخص آخر أو شركة أخرى.

خامسا :اختيار شريك مؤسس: معظم الشركات الناشئة في العالم والتي عرفت نجاحا كبيرا تم تأسيسها من طرف شخصين على الأقل، فبعض المستثمرين ينظرون إلى المؤسسين وفريق العمل قبل الاطلاع على الفكرة، لذلك وجب البحث عن شخص لديه سجل من الإنجازات أو الخبرات في مجال معين لديه علاقة بمجال هذه الشركة أو أحد أقسامها كالتسويق و المبيعات.

بحيث يجب التعرف على شخصيته جيدا.

سادسا - كتابة خطة العمل: وهي أحد أهم الخطوات التي لابد لأي رائد القيام بها لضمان اتباعه الطريق الصحيح في تأسيس شركة ناجحة، بحيث يجب تحديد فيها ما يراد إنجازه بالعمل الجديد، وتحديد الأهداف والتحديات والطرق الواجب اتباعها لتجاوز تلك التحديات.

سابعا - جمع رأس المال اللازم لتأسيس شركة ناشئة: ويعتبر أكبر عائق يواجه رواد الأعمال في تأسيس شركة ناشئة خاصة بهم، بحيث نجد أن التمويل أحد أكبر عوامل النجاح أو فشل غالبية الشركات الناشئة في العالم، لأن قلة او عدم امتلاك المال الكافي لتسيير الشركة خاصة في سنواتها الأولى يعني فشلها في أول الطريق.

---

[1] عرابة رابح، دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الالكترونية في عصرنه الجهاز المصرفي الجزائري،مجلة الاكادمية 10 للدراسات الاجتماعية والإنسانية- العدد 8 – 2012،ص 17

توجد عدة مصادر فعالة يمكن لرواد الأعمال الحصول بواسطتها على رأس مال ابدأ تأسيس شركة ناشئة كالتمويل الذاتي من المدخرات الشخصية أو العائلة، أو الأصدقاء أو القروض البنكية حتى حاضنات الأعمال[1].

ثامنا : توظيف فريق العمل[2]:

وهي أحد الأمور التي من الضروري تعلمها مبكرا، كيفية توظيف و إدارة فريق عمل بشكل فعال، نظرا لأهمية فريق العمل في الشركة الناشئة.

البحث عن افضل الموظفين المحتملين وإجراء مقابلات عمل مع أكبر عدد من المتقدمين لدرس إمكانيات ومهارات كل موظف وتقرير بعناية أي شخص ملائم لأداء الوظيفة، لأن تكوين فريق عمل ذو خبرة وكفاءة عالية أمر مهم لكل مؤسس. تاسعا - بناء نموذج أولي للشركة الناشئة: بمعنى أدنى وأبسط نموذج قابل للتجريب يكون عليه المنتج أو الخدمة ويتضمن الوظائف الرئيسية، يتم تقديمه للجمهور بهدف جس نبض السوق وجمع المعلومات اللازمة لمعرفة مدى قابلية العملاء المستهدفين للمنتج النهائي قبل طرحه رسميا في السوق.

عاشرا: اختيار مقر الشركة: وصول أي رائد أعمال لهذه المرحلة أمر مميز، إلا أنه لا بد من التفكير كثيرا قبل تأجير مقر للشركة لأنها أحد أكبر النفقات التي يمكن أن تتكبدها أي شركة ناشئة بجانب الأجور، وأول سؤال يجب طرحه هل يمكن القيام بأعمال الشركة عبر الأنترنيت أم تحتاج إلى مقر فعلي للشركة.

المطلب الرابع: سبل نجاح المؤسسات الناشئة وأسباب فشلها

يحتاج نجاح المؤسسة الناشئة عوامل كثيرة أهمها الابداع والابتكار الذي يعتبر عامل رئيسي في قيام الشركة الذي ينافس به الشركات الاخرى، لكن تواجه هذه الشركات عراقيل وصعوبات تعرقل نشاطها، وأكثر مشكل يواجهها هو مشكل التمويل، حيث سنتطرق في مطلبنا هذا الى سبل نجاح المؤسسة الناشئة ومختلف أسباب فشلها. [3]

الفرع الاول :سبل نجاح المؤسسات الناشئة

من أجل بقائها واستمرارها في السوق تمر المؤسسات الناشئة بمراحل مختلفة في عمرها التشغيلي وتنال المرحلة الأولى من التأسيس نصيبا كبيرا من الاهتمام، حيث يسعى رواد الأعمال إلى تحقيق التميز والجودة العالية في المنتجات والخدمات التي يقدمونها وقد قدمت مجلة فوريس10 نصائح يمكنها مساعدة أصحاب الأعمال على تخطي المرحلة الأولى والمحافظة على ازدهارهم[4].

أولا: الحصول على حجم تمويل كبير: نادرا ما تمتلك المؤسسات الناشئة سيولة نقدية كافية لتمويل عملها مما يساعدها على تعزيز نموها، وبذلك فهي تحتاج إلى مصادر تمويل متنوعة وهو ما ينطوي على مخاطرة جديدة، ولذلك وجب عليها إيجاد خطة عمل تتناسب مع حجم المخاطر المحتملة.

---

[1]فروجي، نوح. (2017/2016 .(دور تحليل البيئة التسويقية في اختيار استراتيجية الدخول إلى الأسواق الدولية -دراسة حالة مجمع سيفيتال. أطروحة دكتوراه طور ثالث في العلوم التجارية . كلسية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة- الجزائر،ص 10.

[2]جريبي، السبتي. 2018/2017 ، مطبوعة دروس في مقياس التسويق الاستراتيجي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة- الجزائر،ص2.

فروجي، نوح. (2017/2016 .(دور تحليل البيئة التسويقية في اختيار استراتيجية الدخول إلى الأسواق الدولية -دراسة حالة. 3 مجمع سيفيتال. أطروحة دكتوراه طور ثالث في العلوم التجارية . كلسية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة

[3]بسكرة- الجزائر،ص14.

[4]بوالريحان فاروق وآخرون " دور أ رس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الناشئة في الج ا زائر. - حالة الشركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة". مقال منشور في اطار الملتقى الجماعي الدول بعنوان اشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الج ا زئر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، جامعة جيجل،2021،ص88.

ثانيا: إنشاء مجلس إدارة: يتميز رواد الأعمال بأن لديهم دافع فضلا عن تمتعهم بالشغف والطموح وهوما يحفزهم على إنشاء مؤسساتهم وتحقيق أرباح، إلا أنهم يحتاجون أيضا إلى الخبرة وتكوين علاقة مع رواد القطاع الذي يعملون به لذلك فإن عليهم إنشاء مجلس إدارة يضم رجال أعمال وخبراء متمرسين ولا بد من إشراكهم في عملية صنع القرار.

ثالثا: التركيز على الإبداع بدلا من المنافسة: يتعين على أصحاب المؤسسات الناشئة المحافظة على تحقيق مستويات مرتفعة من الإبداع في مجال أعمالهم، بدلا من التركيز على محاولة التغلب على المنافسين، وذلك من خلال إضافة مزايا جديدة والحرص على تقديم أشياء جديدة ومبتكرة للعملاء.

رابعا : الاهتمام بتعيين موظفين أكفاء: يستوجب على أصحاب المؤسسات الناشئة اختيار نخبة من الموظفين ذوي الخبرة و الكفاءة من أجل تنمية مؤسساتهم مما يضمن الاستمرار في تحقيق النجاح. **خامسا :التركيز على تنمية المبيعات:** يتطلب تحقيق النمو في المرحلة الثانية من حياة المؤسسة الاهتمام بتحقيق المبيعات، وذلك عن طريق تشكيل فريق مبيعات محترف يعمل على تحقيق الأهداف و المتطلبات الخاصة بالمؤسسة، ولذلك وجب على أصحاب المشروعات الحرص على تدريب أفراد الفريق بتوفير كل الأدوات و الظروف التي يحتاجونها فضلا على تحسين علاقات المؤسسات مع عملائها.

سادسا : توفير فريق من القادة المحترفين: تحتاج المؤسسة الناشئة إلى قادة محترفين من أجل تدريب الموظفين و الإشراف عليهم والحفاظ على روح الفريق ومحاولة تعزيز النمو و تحقيق أهداف الشركة، حيث أن تعيين أفضل الموظفين وإنتاج سلع وخدمات عالية الجودة لا يعد كافيا لتحقيق أفضل المبيعات من دون مديرين محترفين ومبدعين.

سابعا : التمييز بين التسويق و المبيعات: يختلف الدور الذي يلعبه كل من المبيعات والتسويق في المرحلة الثانية من نمو المؤسسة، فالتسويق يجسد العلامة التجارية ويعرض مواصفات المنتجات ومزاياها وأسعارها وأشكالها، أما المبيعات فيكمن دورها في بناء العلاقات وتلبية الاحتياجات وتقديم العروض وعقد الصفقات ويتطلب هذان الجانبان مهارات مختلفة إلا أنهما يكملان بعضهما البعض.

ثامنا: بناء علاقات وطيدة مع العملاء: تحرص المؤسسات الناجحة بعد تجاوز المراحل الأولى من نموها على إبقاء علاقات شخصية وثيقة مع عملائها إلى جانب تقديم خدمات ومنتجات تفوق توقعاتهم وآمالهم فهذه هي الطريقة الوحيدة لتوسيع قاعدة العملاء وكسب ولائهم.

تاسعا : إنشاء ثقافة مؤسسية إيجابية: إن أصحاب المؤسسات الناشئة بحاجة ماسة إلى غرس ثقافة مؤسسية إيجابية تحدد طريقة عمل الموظفين ونمو المؤسسة و المديرين وتنسجم مع رؤيتهم وقيمهم وطموحاتهم من خلال تعزيز هذه الثقافة والحرص على إتباع قيمها وأعرافها الإيجابية وهو ما يساعد على الصمود في عالم الأعمال المتقلب.

عاشرا : التمييز بين القيادة والإدارة: على الرغم من التكافل بين هاتين المهارتين إلا أنهما تنطويان على مضمون مختلف، حيث تهتم القيادة بإلهام الموظفين وتشجيعهم على بذل قصارى جهدهم في العمل، بينما تنطوي الإدارة على إرشاد الموظفين لواجباتهم ومهامهم وتسعى لإيجاد بيئة عمل مناسبة.

الفرع الثاني: أسباب فشل المؤسسات الناشئة

تتم أول خطوة يخطوها الفرد نحو هدف جديد بالخطورة وفي غالب الأحيان يتردد في القيام بها، ومن جهة أخرى هناك أفراد يتسمون بالتحدي والمجازفة ومدركين لنتائج ذلك الاندفاع نحو المجهول وفي كلتا الحالتين وقبل المضي نحو وضع حجر الأساس وجب على الفرد تحليل ما يحيط به و على أصحاب المشاريع معرفة

العناصر التي أدت إلى فشل المشروعات التي سبقتهم ومحاولة فهم طبيعتها وتجنبها وتقسم هاته الأسباب إلى أسباب قبلية وبعدية، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية[1]:

أولا- الأسباب القبلية:

1- نقص الخبرة: على الأشخاص الذين يريدون البدء بالمشروع أن يتأكدوا من وجود الخبرة الكافية لديهم في مجال العمل الذي يرغبون بالبدء فيه، فالخبرة تمثل الحد الفاصل بين النجاح و الفشل في المشروع.

2- الإفتقار إلى التخطيط الاستراتيجي: فالعديد من أصحاب المشاريع يهملون عملية التخطيط الاستراتيجي لاعتقادهم بعدم ضرورتها في المشاريع الناشئة، ولكن الفصل في التخطيط يؤدي اعتياديا لفشل المشروع في البقاء والاستمرار، إذ بدون الخطة الاستراتيجية لن يتمكن المشروع من تحقيق القوة التنافسية في السوق و المحافظة عليها، حيث أن وضع الخطة الاستراتيجية يؤدي إلى تمكن صاحب المشروع من تقدير إمكانيات عملها، معرفة ما الذي يرغب به المستهلك، ما الذي يتمكن المستهلك من شرائه ومن هو المستهلك المستهدف، و بالتالي كيف يمكن جذبه و المحافظة عليه بما في ذلك اختيار الموقع الملائم وهو مزيج من علم وفن، ويتم ذلك مسبقا بحيث لا يجب أن يعود سبب الاختيار إلى وجود قطعة أرض أو محل شاعر إنما يستدعي تفكير عميق، ما يشمل جاذبية السوق، رضا المستهلك، التكاليف، إمكانية التوسع...إلخ.

كما يسبق وضع الخطة دراسة تحليلية للبيئة الخارجية والأسواق و المنافسين وللحاجات والرغبات، ومقارنة المتوفر في السوق من منتجات وخدمات مع الفكرة الخامة التي تتطلع للتجسيد.

ثانيا - الأسباب البعدية

والتي تظهر بعد التجسيد على أرض الواقع فترتبط غالبا بالموارد المادية، وكيفية تحصيلها وتخصيصها التحليل غير المعمق و المستمر للبيئة الداخلية و الخارجية من قدرات استراتيجية، حاجات ورغبات الأفراد المتغيرة واللامتناهية، قوة المنافسين، السياسات و القوانين الحكومية المتجددة، ضبابية الرؤية والرسالة التماطل في تحقيق الأهداف...إلخ.

ويضيف أن فشل الشركات و بالتحديد الشركات العربية خاصة يعود لتشوش فكرها الاستراتيجي أو غيابه عن الشركة، الأمر الذي انعكس على إمكانية صياغة وتحديد رؤية ورسالة وأهداف المنظمة وبالتالي تشخيص السلوكيات الأخلاقية لها، كذلك نجد أن الإدارة نفسها في مواجهة مشكلات متعددة لا تمتلك وضوحا فكريا لمعالجتها والتمييز بين الأهم والمهم في تحديد الأولويات كما أنها تفتقر إلى الأسلوب المنهجي للتعامل مع المشكلات المطروحة أو التفكير بحلول إبداعية تطويرية، وقد يكون هذا ناتجا عن تفضيل الإدارات للحلول الجاهزة والسريعة بعيدا عن تشجيع المبادرات والإبداع.

المبحث الثاني : عموميات حول التمويل

يعد التمويل من أساسيات انشاء وتشغيل وتوسيع المؤسسات بمختلف أنواعها وأحجامها، لذا تحتاج المؤسسات لأدوات التمويل بأشكالها المختلفة وهذا من أجل تغطية احتياجاتها المختلفة للقيام بأنشطتها ووظائفها، فلذلك تؤثر مشاكل التمويل على المؤسسات نظرا للخصائص التي تتميز بها المؤسسات.

[1] -فاطمة بلقواسمي ،أحمد بن يوسف ،أهمية التعلم في تخفيف حدة تعثر الشركات الناشئة startup في الجزائر دراسة تحليلية جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف ،مجلة القيمة المضافة ، اقتصاديات الأعمال ،المجلد 02 العدد 01 ، 2020 ، ص : 124-125..

المطلب الأول :تعريف التمويل

يقصد بتمويل المؤسسة عموما منحها مختلف الموارد المالية سواء كانت دائمة أو مؤقتة لم ا زولة النشاط الذي أسست من أجله، استثمارات كان أو استغلالا .

ويمكن تعريفه أيضا على أنه البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقسيم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المؤسسة.

كذلك يعرف أيضا على أنه توفير الأموال من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين أ رس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك.

أيضا يعرف على انه مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثمارات المؤسسة.

من خلال كل هذه التعاريف يمكن استخلاص أن التمويل هو توفير حجم من الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها في الوقت المناسب حسب حاجة المؤسسة ويكون ذلك إما داخليا أو خارجيا .[1]

المطلب الثاني :أهمية التمويل وأشكاله

يعتبر التمويل عصب المشروع والطاقة المحركة لجميع الوظائف والأعمال، اذ لا قيان لأي عمل يعود بالربح او استثمار يعود بفائدة دون وجود ا رس المال، وبقدر حجم وتسيير مصادره وحسن استثماره فتحتاج المشروعات بشكل عام منذ بداية نشاطها الى اموال لمواصلة نشاطها او لتغطية عجزها، ومن خلال هذا سنتطرق في هذا المطلب الى اهمية التمويل ومختلف أشكاله[2].

الفرع الأول :أهمية التمويل

تأتي أهمية التمويل من الحاجة إلى الأموال فتزداد أهمية التمويل بزيادة الحاجة إلى المال وتنقص بنقصان هذه الحاجة، ويرجع التمويل في أصله سواء كان عاما أو خاصا إلى حاجة الاقتصاد إلى السلع والخدمات فبازدياد الحاجة إلى هذه السلع والخدمات تزداد أهمية التمويل وتنقص أهمية التمويل في مجتمع لا يتسم بالمبادلات أي يتم إشباع الحاجة الاقتصادية بواسطة الإنتاج المباشر وبالاعتماد على استغلال الموارد الاقتصادية.

كما أنه كذلك يعتبر الدورة الدموية في المؤسسة حيث يجب أن تضخ الأموال بدقة في القنوات المختلفة حتى تحقق الأهداف التشغيلية والاستراتيجية المسطرة من قبل المؤسسة[3].

الفرع الثاني : أشكال التمويل

هناك عدة أشكال للتمويل نذكر منها:

أولا التمويل المباشر :هذا النوع من التمويل يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمقترض والمستثمر دون تدخل أي وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي وهذا النوع من التمويل يتخذ صور

---

[1] حمزة الشيخي، إبراهيم الجزراوي ، الدار المالية الحديثة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1 , 1998, ص : 20.

[2] محمد ابراهيم عبيدات، أساسيات الادارة المالية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 1997، ص28.

[3] هيثم صاحب عجام، نظرية التمويل، دار زهران للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ، 2001،ص31.

متعددة كما يختلف باختلاف المقترضين(مؤسسات، أف ا رد، هيئات حكومية.)

1-المؤسسات :تستطيع الحصول على قروض وتسهيلات ائتمانية من مورديها أومن عملائها أو حتى من مؤسسات أخرى إلا أنها يمكن أن تخاطب القطاع العريض من المدخرين الذين يرغبون في توظيف أموالهم دون أن يرتبط نشاطهم مباشرة بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة والصورة هنا تتمثل في :إصدار أسهم للاكتتاب العام أو الخاص، إصدار سندات، الائتمان التجاري، التحويل الذاتي...

2- الحكومة :تلجأ الحكومة في بعض الأحيان إلى التمويل المباشر عن طريق الاقتراض من الأفراد والمؤسسات من خلال إصدار سندات متعددة الأشكال ذات مدد زمنية مختلفة وأسعار فائدة متباينة ومن أهم هذه السندات نجد :أذونات الخزينة.

ثانيا التمويل غير المباشر :يعبر هذا النوع عن كل طرق ووسائل التمويل غير المباشرة والمتمثلة في الأسواق المالية والبنوك، أي كل المصادر المالية التي فيها وسطاء ماليين.

حيث يقوم الوسطاء الماليون المتمثلون في السوق المالية وبعض البنوك بتجميع المدخ ا رت المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض، ثم توزع هذه الادخارات المالية على الوحدات الاقتصادية التي تحتاجها، فالمؤسسات المالية الوسيطة تحاول أن توفق متطلبات مصادر الادخار ومتطلبات مصادر التمويل.

وهناك بعض أشكال التمويل غير المباشرة الأخرى والتي تكون في شكل ضمانات والتي تستعمل عادة في عمليات الاستيراد والتصدير مثل الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي.

المطلب الثالث :وظائف وأنواع التمويل

سنتطرق في هذا المطلب المتناول إلى كل من وظائف التمويل وأنواعه.

الفرع الأول : وظائف التمويل

يتميز التمويل بشكل عام بعدة وظائف وهي كالتالي:

أولا التخطيط المالي :تطبق المؤسسة هذا النوع من التخطيط لوضع توقعاتها المستقبلية وبغية تحضير نفسها، حيث أنه خلال تقديرات المبيعات والمصاريف تسعى المؤسسة إلى تحضير المستلزمات المالية وطريقة تحصيلها دون إهمال عنصر عدم التأكد من المعلومات التنبئية ، كما يجب وضع خطط ملائمة مع الأوضاع غير متوقع حدوثها.

ثانيا: الرقابة المالية :تتم عملياتها من خلال التقييم المتواصل لأداء النشاط مقارنة بالخطط الموضوعة وتقييم الأداء من خلال الاطلاع على تقارير الأداء بإبراز الانحرافات ثم تحديد أسباب حدوثها.

ثالثا : الحصول عل الأموال :يبين التخطيط المالي للمؤسسة الأموال التي تحتاجها في الوقت المناسب ولتلبية هذه الحاجة تلجأ المؤسسة إلى مصادر داخلية وخارجية من أجل الحصول عليها بأدنى التكاليف وأبسط الشروط[1].

رابعا: استثمار الأموال :من المهم أن تستعيد المؤسسة الأموال التي استثمرتها في أصل من الأصول سواء كانت ثابتة أو متداولة، نظرا لاحتياجها في تسديد التزامات وعند الحصول عليها يسعى المدير المالي إلى استغلالها بشكل أمثل في مختلف المشاريع، وذلك من أجل تحقيق أعلى مستوى من الربح.

[1] مولاي مليكة ،التمويل البنكي للمشاريع المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم الشباب ،دراسة حالة BNA تيميمون الوكالة 251 ،جامعة أحمد دارية أدرار ، 2016 – 2017 ص: 8.

خامسا مقابلة مشاكل خاصة وطارئة :يفترض على المسير المالي بأن يقوم بالوظائف الأربعة السابقة دوريا، ولكن هناك بعض المشاكل التي قد تحدث من حين إلى آخر، كالعمليات في إنتاج سلعة معينة وانتاج سلعة جديدة، أو الجمع بين مشروعين أو أكثر من عمليات الاندماج والانضمام[1].

الفرع الثاني: أنواع التمويل:

هناك نوعان للتمويل وهما :تمويل نشاطات الاستغلال وتمويل نشاطات الاستثمار.

أولا: تمويل نشاطات الاستغلال:

نشاطات الاستغلال هي التي تقوم بها المؤسسة في الفترة القصيرة، والتي لا تتعدى في الغالب سنة واحدة 12 (شهرا)وبعبارة أخرى هي النشاطات التي تقوم بها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، ومن مميزات هذه النشاطات أنها تتكرر باستمرار أثناء عملية الإنتاج، ومن أمثلتها :التموين، التخزين الإنتاج التوزيع وجني المحصول...، و نظرا لطبيعتها المتكررة والقصيرة فإنها تحتاج إلى نوع معين من التمويل مع هذه الطبيعة، وتأخذ نشاطات الاستغلال الجزء الأكبر من العمليات التمويلية للبنوك التجارية خصوصا ويرجع ذلك إلى طبيعة هذه البنوك باعتبارها مؤسسات مالية ووظيفتها تحويل الإيداعات التجارية إلى قروض، ويقدم البنك هذه القروض قصيرة الأجل إما لمواجهة الصعوبات المطروحة في السوق أو من أجل السماح لطالبيها من القروض الخاصة.

1- **القروي العامة** :سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتكوين الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليست موجهة لتمويل أصل بعينه، وتسمى أيضا بالقروض عن طريق الصندوق أو قروض الخزينة وتلجأ المؤسسات عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة ويمكن إجمال هذه القروض فيما يلي:

أ. تسهيلات الصندوق :هي عبارة عن قروض تمنح للزبون من أجل تخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة التي يواجهها الزبون والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات أو المدفوعات، فهي ترمي إلى تغطية الرصيد المدين إلى حين أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح الزبون حيث يقتطع مبلغ القرض، ويتم اللجوء إلى مثل هذا النوع من القروض في فت ا رت معينة مثل نهاية الشهر .حيث تكثر نفقات الزبون نتيجة قيامه بدفع رواتب العمال، تسديد الفواتير (الكهرباء، الغاز، الكراء) ولا يكفي ما عنده من سيولة في الخزينة لتغطية كل هذه المصاريف، فيلجأ حينها إلى البنك لطلب القروض.

ب. المكشوف :وهو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن دعم- كفاية أ رس المال العامل، ويتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة طويلة نسبيا قد تصل إلى سنة كاملة، ونظرا لطول هذه المدة وخوفا من تجميد سيولة البنك لدى المؤسسة فإن البنك يجد نفسه مضطرا إلى القيام بدراسة جديدة عندما يقدم على منح هذا النوع من القروض و من أهم العوامل التي تدعم قراره في منح القرض هي:

- العائد المتوقع المنتظر من العملية التي يقوم بها الزبون؛
- سرعة دوران هذه العملية؛

وهذا وبالتالي يضمن إلى حد كبير استرداد القرض في الوقت المناسب والتقليل من خطر التجميد[2].

ج .قري الموسم :القروض الموسمية هي نوع خاص من القروض البنكية وتنشأ عندما يقوم البنك

[1] محمد ابراهيم عبيدات، أساسيات الادارة المالية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 1997، ص 21-22.
[2] محمد ابراهيم عبيدات، أساسيات الادارة المالية، نفس المرجع السابق،ص 22.

بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه، فالكثير من المؤسسات نشاطاتها غير منتظمة وغير ممتدة على طول فترة الاستغلال، بل أن دورة الإنتاج أو دورة البيع موسمية، فالمؤسسات تقوم بإجراء النفقات خلال فترة معينة من السنة التي يحصل خلالها الإنتاج، وتقوم ببيع هذا الإنتاج في فترة خاصة ومن بين أمثلة هذه العمليات إنتاج وبيع المحاصيل الزراعية حيث تمتد فترة الإنتاج وتحصل المبيعات ما بعد جني المحصول الزراعي ولكن قبل الإقبال على هذا النوع من القروض فان الزبون مطالب بأن يقدم إلى البنك مخطط للتمويل يبين زمنيا نفقات النشاط وعاداته وعلى أساس هذا لمخطط يقوم البنك بتقديم القرض ويقوم الزبون أثناء تصريف الإنتاج بتسديد هذا وفقا لمخطط استهلاك الموضوع مسبقا.

د. قري الربط :وهو عبارة عن قرض يمنح للزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل- عملية مالية في الغالب تحقيقها شبه مؤكد ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية.

2- القروي الخاصة : هذه القروض غي موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة وانما توجه لتمويل أصل معين .وهناك ثلاثة أنواع من القروض الخاصة:

- تسبيقات على البضائع؛
- تسبيقات على الصفقات العمومية؛
- الخصم التجاري .

3-القروي المقدمة للأجراء: إلى جانب كل الأن واع السابقة الذكر فإنه يمكن للبنك أن يمنح قروضا ذات طابع شخصي بشكل عام وهدفها تمويل النفقات الخاصة بالأفراد.

ثانيا تمويل نشاطات الاستثمار:

تختلف عمليات الاستثمار جوهريا عن عمليات الاستغلال من حيث موقعها وطبيعتها ومدتها ولذلك فإن هذه العملية تتطلب أشكالا وطرقا أخرى للتمويل تتناسب وهذه الميزات العامة، وتعني عملية تمويل الاستثمارات أن البنك مقبل على تجميد أمواله لمدة يمكن أن تستند على حال من سنتين فما فوق حسب طبيعة الاستثمارات فإذا تعلق الأمر بتمويل من أجل الحصول على آلات ومعدات فمثلا لأمر يتعلق بتمويل متوسط الأجل أما إذا كان الأمر يتعلق بتمويل عقارات فإننا نكون بصدد تمويل طويل الأجل.

1- **تمويل متوسط الأجل** :توجه القروض متوسطة الأجل إلى تمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبعة سنوات كتجهيزات الإنتاج بصفة عامة.

2- **تمويل طويل الأجل** :تلجأ المؤسسات للقروض طويلة الأجل نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكنها تحملها لوحدها[1].

المطلب الرابع :مصادر التمويل

للتمويل مصادر داخلية ومصادر خارجية وفيما يلي سنتطرق إلى كليهما بالتفصيل:

الفرع الأول: المصادر الداخلية للتمويل

يقصد بالتمويل الداخلي قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها دون اللجوء إلى مصادر خارجية، وذلك عن طريق أ رس المال المدفوع لأصحاب المشروع ، ويتكون التمويل الداخلي من:

أولا الأرباح المحتجزة: هي عبارة عن ذلك الجزء من الفائض القابل للتوزيع الذي حققته الشركة من

[1] مولاي مليكة ،التمويل البنكي للمشاريع المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم الشباب ،دراسة حالة BNA تيميمون الوكالة 251 ،جامعة أحمد دارية أدرار ، 2016 – 2017 ص: 4-6.

ممارسة نشاطها في السنة الجارية أو السنوات السابقة ،ولم يدفع في شكل توزيعات والذي يظهر في الميزانية العامة للشركة ضمن عناصر الأموال الخاصة، وتعتبر الأموال المحجوزة ضمن عناصر الأموال المكونة ذاتيا، فبدلا من توزيع كل الفائض المحقق على المساهمين تقوم المؤسسة بالاحتفاظ به على شكل احتياطات.

ثانيا : الإهتلاكات :يعبر الاستهلاك عن نقص قيمة الاستثمارات أو بمعنى آخر يعرف الاستهلاك على انه تقدير الخسارة الناتجة عن تدهور بقيمة الأصل عبر الزمن.

ثالثا: المؤونات ذات الطابع الاحتياطي : تعرف المؤونات على أنها مخصصات تشكلها المؤسسة لمواجهة التكاليف المحتمل حدوثها في المستقبل سواء كانت تكاليف ذات طابع استثنائي أو المتعلقة بالاستغلال الجاري.

رابعا الاحتياطات :

- وهيا عبارة عن أموال مجمعة من طرف المؤسسة وتمثل جزء من النتيجة الموزعة والذي تستعين به المؤسسة للتوسيع في نشاطها، حيث يعتبر من مصادر التمويل الداخلية والتي تستعمل في تمويل أصولها[1] .

تأخذ الاحتياطات عدة أنواع أبرزها ما يلي[2]:

1- **الاحتياطات القانونية :** وهي احتياطات اجبارية حددها المشرع وفقا للمادة 721 من القانون التجاري الجزائري يجب على الشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الأسهم أن يكون لها احتياطي5% سنويا وهدا بعض تخفيض خسائر السنوات الماضية ولا يكون هذا الاحتياط اجباري اذا بلغ 10% من الأموال الخاصة للشركة.

2- **الاحتياطات النظامية :** وهو الاحتياطي الذي ينص على تكوينه في نظام الشركة وذلك بتعيين أو تخصيص نسبة معينة من الأرباح السنوية لأغراض معينة ينص عليها النظام الأساسي، ولا يمكن للشركة الرجوع عن تكوينه أو استعماله واستخدامه في غير الأغراض المخصصة لها بقرار من الجمعية العامة.

3- **الاحتياطات التعاقدية :** وهي التي نص عليها بنود عقود المؤسسة مع الغير، تكون هذه الاحتياطات في أي مؤسسة، وذلك للعقد المبرم بينهما وبين الغير كالعقود التي تبرمها المؤسسة مع الدائنين والموردين.

4- **الاحتياطات الاختيارية :** وهي عبارة عن أرباح موزعة، يقترح هذا من الاحتياطات من طرف مجلس الادارة على الجمعية العامة للمساهمين، حيث أنها تعتبر من الاحتياطات التي يمكن للمؤسسة تكوينها اضافة الى الاحتياطات القانونية، حيث أن هذا النوع لا يكون تعاقدي ولا قانوني ولا نظامي.

الفرع الثاني : المصادر الخارجية للتمويل:

تلجأ المؤسسات إلى المصادر الخارجية لتغطية عجزها المالي وضمان استمرارية حياتها .وتأخذ هذه المصادر الأشكال التالية:

أولا القروي :تعتبر القروض من بين أهم مصادر التمويل التي تلجأ اليها المؤسسات وتنقسم هذه الأخيرة الى:

[1] زواوي فضيلة، "تمويل المؤسسات الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر دراسة حالة ، مؤسسة سونالغاز " مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجيستير في علوم التسيير فرع مالية المؤسسة، 2008 -2009،ص41.

[2] الموقع الإلكتروني : compta-213.com/2019/3/les-reserves.html

1- **قروي قصيرة الأجل :**تلجأ المؤسسات الى البحث عن مصادر تمويل جديدة عندما تكون مصادر التمويل الذاتية غير كافية لمواجهة احتياجاتها، أو لأنها لا ترغب في استعمال المزيد منها لأسباب تتعلق بالربحية أو التوقيت، والقروض قصيرة الأجل من بين أهم المصادر التي تعتمد عليها المؤسسات نظرا لانخفاض كلفتها مقارنة بالقروض الأخرى و انخفاض مخاطرها بشكل عام.

2- **قروي متوسطة الأجل :**هذا النوع من القروض يتم سداده خلال فترة تزيد عن سنة و تقل عن 10 سنوات، كما يستخدم لتمويل الحاجة الدائمة للمؤسسة كتغطية تمويل أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ.

3- قروي طويلة الأجل :وهو التمويل الذي تتراوح مدته ما بين 05 سنوات و 25سنة، حيث تكمن أهميته في تحديد سرعة واتجاه نمو المنشآت.

و ينشأ التمويل الطويل الأجل من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الانتاجية ذات المردودية على المدى الطويل. [1]

ثانيا الأوراق المالية :الأوراق المالية هي تلك الصكوك التي تصدرها الهيئات الحكومية فتعتبر هذه الأخيرة أفضل طريقة لسداد الديون المستحقة على الشركة، وتتخذ الأوراق المالية عدة أشكال نذكر منها:

1(**الأسهم :**تعتبر الأسهم الوسيلة الأولى للتمويل طويل الأجل، بحيث تعطي الأسهم حاملها نصيبا في الملكية، ويوجد نوعان من الأسهم:

أ الأسهم العادية :الأسهم العادية في وجهة نظر الشركات هي وسيلة تمويل رئيسية، لذا كان الاعتماد شبه رئيسي على هذا النوع من الأسهم للتمويل الدائم للشركات، وخصوصا عند بدء التأسيس لأن هذا النوع من التمويل لا يحمل الشركة أية أعباء.

ب الأسهم الممتازة :تعتبر الأسهم الممتازة مصدرا هاما من مصادر التمويل طويل الأجل، وتمتاز هذه الأخيرة بجمعها بين صفات أموال الملكية و الاقتراض ، فالمؤسسات التي تعتمد على هذا النوع من الأسهم تتمتع ببعض الم ا زيا أهمها عدم وجود تاريخ محدد لسدادها الا اذا تم النص على ذلك في عقد الاصدار، وهذا يعطي للشركة حق استبدالها بسندات في حالة انخفاض الفوائد.

2- **السندات :**يمكن للمؤسسات أن تصدر سندات في السوق المالية، حيث تعتبر هذه السندات بمثابة قروض طويلة الأجل لتمويل الحاجات المالية للمؤسسة.

فالسندات هي عبارة عن صكوك تصدرها المؤسسة، ويعتبر التمويل بها أقل تكلفة مقارنة بالتمويل بالأسهم، وأيضا يمكن هذا النوع من تحديد الفوائد الواجب دفعها مباشرة عند الاصدار، و تحديد المدة الازمة لتسديد الدين.

ثالثا: القروض التجارية :توفر البنوك القروض التجارية لأصحاب المشاريع و المؤسسات لتمويل احتياجات أ رس المال العامل و تغطية احتياجات المؤسسة[2].

ومن بين هذه القروض نذكر:

1- **الائتمان التجاري :**وهو شكل من أشكال التمويل قصير الأجل الذي تحصل عليه المنشأة الموردين فالمؤسسة تحتاج الى هذا النوع من الائتمان لتمويل أ رس المال العامل في الحالات العادية، أو الموسمية و حالات عدم قدرتها على الحصول على القروض المصرفية.

---

[1] بوقفة، عبد الحق. و آخرون. أثر التحفيز الجبائي على تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر دراسة ميدانية،2018 المجلة العالمية للاقتصاد و الأعمال، ص 88.

[2] بوالشعور، شريفة. 2019 . دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئةstartups، دراسة حالة الجزائر. مجلة البشائر الاقتصادية،ص144.

2- **الشيك:**

تقوم البنوك بمنح التمويلات المالية للعملاء بمختلف أشكالهم، فمنهم الأف ا رد ومنهم الشركات ومنهم الجهات الحكومية، وفي ما يخص التمويل بنظام الشيكات ففي بعض الأحيان تقوم البنوك بالطلب من العميل بالقيام بالتوقيع على الشيكات بمقدار المبلغ المالي الذي حصل عليه من البنك، أي بمقدار القرض الذي حصل عليه، وعادة ما يتم استخدام الشيكات في حال عدم وجود كفيل بنكي للعميل، أو عدم وجود ضمانات أو أصول ثابتة.[1]

3- الكمبيالة:

تقوم البنوك بتقديم الخدمات المالية والائتمانية للعملاء باختلاف أشكالهم، وذلك بطلب منهم، و من بين هذه الخدمات القروض التمويلية المتعلقة بالكمبيالات، والمعروف بأنها أوراق مالية يتم توقيعها من قبل البنك و العميل و هذا ما يضمن للبنك حق السداد وحصوله على الأموال التي منحها
للعميل، وعادة ما يتم التوقيع على أكثر من كمبيالة وذلك بعدد الدفعات الشهرية الخاصة بقرض العميل فكل دفعة شهرية يتم التوقيع عليها بكمبيالة منفردة[2] .

خلاصة الفصل:

تم هذه المداخلة بدراسة واقع الشركات الناشئة في الجزائر ومتطلبات نجاحها من خلال تسليط الضوء على الجهود المبذولة للنهوض بهذا القطاع في الجزائر والذي يعول عليه كثيرا للانطلاق الاقتصادي خارج قطاع المحروقات .وفي هذا السياق نقدم هذا العمل من خلال ثلاثة محاور رئيسية أين نتناول في المحور الأول الإطار النظري للشركات الناشئة، في حين نخصص المحور الثاني لإبراز مقومات نجاحها وواقعها في الجزائر، ثم لننقل اهتمامنا في الاخير الى عرض اهم التوجهات الجديدة للجزائر فيما يخص ترقية ودعم الشركات الناشئة وذلك في المحور الثالث اين تمكنا من استخلاص ان الخيار الاستراتيجي للنهوض باقتصاد الجزائر في المرحلة الراهنة يقوم على منظور الشركات الناشئة، ولهذا تكاثفت الجهود تزامنا مع استحداث الوزارات الجديدة منذ سنة 2020 م على وجه الخصوص من اجل توفير مناخ الأعمال المناسب لإنجاح هذه الشركات في الجزائر من خلال ارساء منظومة قانونية خاصة بها، العمل على تطوير قطاع الحاضنات ومختلف اجهزة الدعم والمرافقة، ضخ آليات تمويلية جديدة، تشجيع التكنولوجيا، الابتكار وتعزيز فكة تشكيل مدن صناعية للشركات الناشئة.

[1] عيسى، سماعين. بوزيان، كريم. 2019 دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر (دراسة حالة فندق لافالي بالشلف). مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية. معهد الحقوق و العلوم السياسية. جامعة تامنغست. الجزائر..العدد 08،ص50.

[2] بو الشعير.شريفة. دور حاضنات الأعمال في دعم و تنمية المؤسسات الناشئةStartups دراسة حالة الجزائر،2018، مجلة اليشائر الإقتصادية. كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير. جامعة بشار. الجزائر. العدد04 .الجزائر، ص 80.

الفصل الثاني: الأليات المستحدثة لتمويل المؤسسات الناشئة

هناك العديد من الدراسات التي أجريت حول المؤسسات الناشئة بهدف الكشف عن أسباب الفشل والضعف في هذه المؤسسات ومحاولة التخفيف أو إيجاد بعض الحلول للعوائق التي تواجهها.

المبحث الأول: الدراسات باللغة الأجنبية

الدراسة الأولى: ورقة عمل من إعداد pornchai Wisuttisak :بعنوان "دراسة مقارنة تنظيمية وأطر السياسة الخاصة بالترويج للمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في اليابان وجمهورية كوريا وماليزيا وتايلاند، معهد بنك التنمية الأسيوي، ديسمبر 2020، تكمن أهمية الدراسة في التركيز على مقاربة الأطر التنظيمية والسياسية، وكذلك مقارنة وتوليد وفهم الموالح وسياسات المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه البلدان، وكذلك عرض التحديات والقضايا المتعلقة باللوائح وسياسات المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

واعتمد الباحث على الأسلوب الوصفي في سرد الأطر النظرية للورقة العلمية واعتمد كذلك على جانب المقارنة من خلال مقارنه الأطر التنظيمية والسياسات، وتهدف هذه الورقة الى الكشف عن الأطر التنظيمية والسياسات للمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان وجمهورية كوريا وماليزيا وتايلاند من أجل ضمان تنميتها، حيث طورت هذه الدول اللوائح والسياسات لمساعدة هذه المؤسسات حديثة التنمية، وتولي هذه البلدان أهمية للقيمة المضافة التي تحققها المؤسسات الناشئة والمبتكرة، وفعالية التنفيذ في تعزيز المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتظهر تحديات للأطر التنظيمية والسياسات التي تؤثر على المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتمثل هذه التحديات في المعايير المعقدة للحكومة كالدعم والتمويل، وسياسات مركزية الحكومة، ونقص في تقييم نتائج السياسات، والافتقار إلى التعاون الإقليمي.

ومن النتائج التي توصلت اليها هذه الورقة هي أن هذه الدول الأربعة (اليابان وجمهورية كوريا وماليزيا وتايلاند) يجب أن تركز على تقييم الأطر الحالية للترويج للمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولإعطاء نظرة في تبسيط عملية طلب الدعم وفعاليته في تسهيل نمو هذه المؤسسات، كما يجب على حكومات هذه الدول التأكد من أطرها التي تفي باحتياجات مجتمع المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتعاون بشأن اللوائح والسياسات الإقليمية بين البلدان الأربعة.

الدراسة الثانية: ورقة عمل من اعداد

Keun-Yeob Pascha, Werner Diana Suhalitca, Mihaela

بعنوان: السياسات الحكومية للمؤسسات الناشئة - الدوافع والأليات والعقبات - في كوريا، بتعاون مع (IN-EQST) جامعةDuisburg-Essen ، سنة 2020.

تكمن أهداف هذه الدراسة في التركيز على شرح سياسات دعم انشاء المؤسسات الناشئة على مستوى المناطق الحكومية، مع تحديد مختلف العقبات في ذلك، ولاسيما الآثار الغامضة للشبكات الاجتماعية، والمخاطر واسعة النطاق والنفور بين رواد الأعمال المحتملين ومحاولة تبسيط تدابير الدعم المالي، كما يجب على الدولة أن تركز على خلق ظروف وإطارات عمل مناسب، ومنح مزيد من الاستقلالية عن الحكومة المركزية لاختيار طريق التنمية الخاص بالمؤسسات الناشئة.

تم الاعتماد في هذه الورقة على المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال عرض الأدبيات كما استخدم المنهج الإحصائي وذلك من خلال أسلوب جمع العينات وتحليلها.

من النتائج التي تم الوصول اليها من خلال هذه الورقة تقديم بصيص أمل للتغلب على العقبات والصعوبات التي تواجهها المؤسسات الناشئة فهي نموذج للتسمية، لذلك فإن الحكومة تسعى لتوفير الدعم المالي لبدء تشغيل هذه المؤسسات، كما قامت أيضا بإصلاح النظام في الإطار المرغوب فيه والتخلص التدرجي من الضمانات، وكذلك مشكلة الاختلالات الإقليمية للقطاع العام والخاص حيث من المفترض أن يتساوى الدعم في هذه المناطق، وكذلك أوجه القصور مثل المخفاض الاستثمار في رأس المال الاستثماري، وبالتالي فإن هذه النواقص قد تمنع الدعم العام في هذه المناطق.

الدراسة الثالثة: من إعداد Dae Soo choi, Chang Soo Sung, And JooY. Par:

الاستدامة (دراسة المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا والابتكار في كوريا)، قسم هندسة البرمجيات، جامعةJoongbu ، كوريا، 2020

كان الهدف من الدراسة معرفة الدور المهم الريادة الأعمال والتكنولوجيا في التطوير السريع لتكنولوجيا التي تلي الثورة، وكما هو متوقع أن تقدم المؤسسات التكنولوجية الناشئة الكثير من المزايا والنمو الاقتصادي لأنها تعمل على توظيف وابتكار أكثر للأنشطة الاقتصادية، كما تلعب المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا دورا حاسما في زيادة طلبات المبيعات والارباح الاقتصادية.

وكان المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي وذلك من خلال عرض الإطار النظري للموضوع والمنهج الإحصائي وأسلوب الاستبيان والتحليل حيث تم مسح شامل لـ 3400 مؤسسة كورية، وتتبع المعلومات حول بيئة الأعمال العامة ونظام الإدارة الموارد البشرية، ويتكون الاستبيان من أسئلة حول حالة العمل والوضع المالي وخصائص ومكان العمل .....وغيرها.

ومن النتائج التي تم تحقيقها من هذه الدراسة في البيانات التجريبية في فترة زمنية معينة مع تحليل الانحدار والتركيز على العلاقة بين المتغيرات، ويقترح أن تحليل السلاسل الزمنية يمكن أن تطبقها لفحص التغيرات في التوظيف بمرور الوقت، كما يتضمن قياس نتائج الابتكار عدة عوامل مثل خصائص المؤسسة، ومستوي المدير التعليمي والشبكات، والقطاعات الصناعية، ويجب توخي الحذر في تحليل نتائج الابتكار على أنها تتحكم في المتغيرات ذات الصلة الأخرى، كما أظهرت البيانات الوضع المحلي فقط فيما يتعلق بالمؤسسات التكنولوجية الناشئة والابتكار والتوظيف .

الدراسة الرابعة: من إعداد . Daisy Mui Kee, Yusmani Mohd Yusoff and Sabai Khin :دور الدعم في نجاح المؤسسات الناشئة، مجلة الأكاديمية الأسيوية للإدارة، جامعة العلوم الماليزية، المجلد 24، العدد 1.2019.

تهدف هذه الدراسة إلى توفير أول اختبار إحصائي لكيفية انطلاق المؤسسات الناشئة للذين كانوا أصحاب أعمال أو شركاء أعمال للحصول على تمويل أو دعم من الجهات الحكومية، كما توفر الأدلة التي تدعم أهمية نجاح عملية الانطلاق المتعلق بالتكنولوجيا والتمويل والدعم .

وتم الاعتماد على الأسلوب الوصفي وذلك من خلال عرض أدبيات البحث، وكذلك الأسلوب الإحصائي من خلال جمع العينات وكذلك تحليل عملية الاستجواب من خلال العينات.

ومن نتائج هذه الدراسة أن الدعم له تأثير كبير على نجاح انطلاق المؤسسات الناشئة في ماليزيا حيث يؤدي هذا الدعم إلى الاستمرار والنجاح، كما أن عملية التمويل من أهم الموارد النمو المؤسسات الناشئة وبقائها على قيد الحياة، ويكون هذا بسبب طبيعة الدعم المتصل الذي يوفرها بالتدخل لتوفير التمويل والتي تحمي المؤسسات الناشئة بشكل فعال، كما تسمح عملية الانطلاق للمشاركة في الأنشطة التنموية دون الحاجة إلى مواجه مباشرة مع التهديدات المحتملة، وأن عملية الدعم المرتبط بالتكنولوجيا يأتي في المرتبة الثانية بعد دعم عملية الانطلاق، ويتالي يجب على الحكومة تطوير استراتيجيات من حيث إمكانية الوصول إلى هذه الدعامات، وفي الأخير فإن النقاط الأساسية التي ظهرت من الدراسة هي أن عملية الانطلاق تحتاج إلى نموذج يلتقط بشكل شامل جميع الجوانب التي تمكن المساهمة في نجاح أو فشل الانطلاق.

الدراسة الخامسة: من اعداد Suniti Chandiok :، يعنوان النظام البيئي للمؤسسات الناشئة الأسرع نموا في العالم، مجلة Amit Research ، المجلد1 ، العدد 2، ديسمبر 2016.

تهدف هذه الدراسة إلى فهم المبادرة ودورة الحياة من بداية الانطلاق، ودراسة الوعي حول المؤسسات الناشئة في ضوء التغيرات الحديثة في الصناعة.

وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي في الجزء النظري والإحصائي من خلال الاستبيان وأخذ العينات العشوائية التي تم تحليلها في الجانب التطبيقي .

وكانت نتائج هذه الدراسة أن المستجوبين أبدوا فكرة تمويل الحضانة، واقتراح الحكومة القيام بذلك عبر الجامعات وحركات الابتكار، كما تعتبر الحوافز على شكل إعفاء ضريبي لمدة ثلاث سنوات ميزة تستحق الدراسة، كما انه مناسب النظر في مكاسب رأس المال مع النظام المدرج في السوق، ويجب أن تتوافق الموالح مع المستثمرين.

المبحث الثاني: الدراسات باللغة العربية

الدراسة الأولى: من إعداد: أسماء بلعما، التمويل الجماعي آلية مبتكرة لزيادة فرص تمويل المؤسسات الناشئة، إشارة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 05، العدد 02)، جامعة أحمد دراية، أدرار، سنة 2020.

تهدف هذه الدراسة إلى بناء أساس نظري وتحليلي حول موضوع التمويل الجماعي بصفة مصدر تمويل المؤسسات الناشئة وريادة الأعمال، وذلك من أجل تحليل وضعية التمويل الجماعي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وإمكانيتها في سد الفجوة التمويلية للمؤسسات الناشئة.

واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي عند عرضها للمفاهيم الأساسية المتعلقة بالتمويل الجماعي، وأهميته للمؤسسات الناشئة، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي في تحليلها لتطورات وضعية التمويل الجماعي عالميا وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ومن النتائج التي تم التوصل اليها أن التمويل الجماعي يمنح فرصا للمؤسسات الناشفة في الحصول على التمويل المناسب لدورة حياتها، فهو يمثل تحولا أساسيا في طريق الوصول إلى التمويل، كما ان التمويل الجماعي.

يتميز بالسرعة والمرونة مع تخصص كل منصة بنوع معين من التمويل الجماعي، وبشروط ورسوم خاصة، وتطور حجم التمويل العالمي من سنة إلى أخرى، حيث قدر حجمه مليارات الدولارات، كما تتوفر للمؤسسات الناشئة المتواجدة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عدة منصات للتمويل الجماعي والتي أسهمت في تمويل عدد كبير من المؤسسات الناشئة، الأمر الذي يؤكد أن التمويل الجماعي ساعد في سد الفجوة الائتمانية المتعلقة بالاستثمارات في هذه المؤسسات.

الدراسة الثانية: من إعداد الباحثين: عبد الحميد لمين وسامية حساين، تدابير دعم المؤسسات الناشئة والابتكار في الجزائر، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 05، العدد 02)، جامعة الأخوة منتوري، قسنطينة، -2020.

تهدف هذه الدراسة إلى ترقية ودعم المؤسسات الناشئة والأفكار الابتكارية وتحسين نظامها البيئي، لتتمكن تلك المؤسسات من الولوج والاندماج في الحقل الاقتصادي ومسايرة التطورات التكنولوجية بكل أريحية ومساعدة حاملي الأفكار الإبتكارية في تجسيدها ومرافقتها في مراحلها الأولى، بصفتها قاطرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتمكينها من الاستفادة من آليات الدعم، نظير الإسهامات التي تقدمها للاقتصاد الوطني والمجتمع والبحث العلمي، كما تعزز النظام البيئي لهذه المؤسسات والمشاريع بإحداث علامة حاضنة أعمال تتكفل باحتضانها ومرافقتها.

وقد اتبع الباحثين المنهجين الوصفي والتحليلي بوصف وتبيان ملامح مفاهيم الدراسة، وتحليل أحكام المرسوم التنفيذي رقم 20/254، لضبط التدابير التي أقرتها الأحكام لصالح المؤسسات الناشئة والابتكارات.

وجاءت نتائج هذه الدراسة تبين مدى اهتمام السلطات العمومية في ترقية ودعم المؤسسات الناشئة والأفكار الابتكارية وتحسين نظامها البيئي، لتمكين تلك المؤسسات من الولوج والاندماج في الحفل الاقتصادي ومسايرة التطور التكنولوجي بكل أريحية ومساعدة حاملي الأفكار الابتكارية في تجسيدها ومرافقتها في مراحلها الأولى، بصفتها قاطرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحور التقدم العالمي والتكنولوجي.

الدراسة الثالثة: من إعداد الباحثين: كلثوم فرحات ومقيد عبد اللاوي، رأس المال المغامر البديل الأمثل لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر شركة SOFINANCE نموذج، JEGEمجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، المجلد 05. العدد 01، سنة 2020.

تهدف الدراسة إلى التعريف بتقنية رأس المال المغامر كاتجاه عالمي حديث في تمويل المؤسسات الناشئة باعتبار التمويل من بين الأساسيات لإنشاء وتشغيل وتوسيع المؤسسات الناشئة المبتكرة الصغيرة منها والمتوسطة، من خلال تغطية كافة احتياجاتها المالية للقيام بأنشطتها ووظائفها المعتادة وضمان استمراريتها، بحيث أخذت تطوير أدوات التمويل اهتمامات كبيرا جدا من طرف الماليين والمستثمرين. وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لأنه يتماشى مع أسلوب الدراسة وأهدافها فهو يساعد في الحصول على بيانات شاملة وواقعية، ويسمح بدراسة الظاهرة كما توجد في الواقع وبيتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها كما وكيفا من أجل الوصول إلى نتائج عملية.

ومن النتائج التي تم التوصل اليها أنه ومع التطور الحاصل في المؤسسات الناشئة أصبحت الوسائل التقليدية للتمويل لا تتماشى مع احتياجاتها وتوجه هذه الأخيرة إلى بدائل مستحدثة، إلا أن ظروف عدم الاستقرار التي تعيشها تلك المشاريع مع احتياجاتها المالية المتزايدة يقابلها من الجانب الآخر القوانين الصارمة أدى ما للعزوف عن الوسائل التقليدية للتمويل ولحولها لتقنية رأس المال المغامر، كما أن التمويل برأس المال المخاطر البديل الأمثل الذي يتماشى مع خصوصيات المؤسسات الناشئة، وتعتبر تجربة الجزائر في هذه التقنية ضئيلة مقارنة بتجارب الدول الأخرى، كما يعتبر من بين أهم البدائل المستحدثة لمواجهة مشكل التمويل الذي يعد من أصعب المشاكل التي تواجه المؤسسات الناشئة خاصة في ظل محدودية التمويل التقليدي، ورغم ضعف عدد شركات رأس المال المغامر في الجزائر إلا أن نشاطها في تطور مستمر حيث لا تتعد نسبته المساهمة في رأس المال 49% كحد أقصى وتتميز بالمخاطر الضعيفة.

الدراسة الرابعة: من إعداد: ياسين تليلي، أحمد رمزي سياغ، دراسة استكشافية للعوامل المؤثرة على نجاح وفشل المؤسسات الناشئة في الجزائر، دراسة حالة لولاية ورقلة، مجلة الباحث، العدد 20، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2020.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم العوامل التي تؤثر على بقاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، من خلال التركيز على العوامل خصائص شخصية المقاول، والعوامل المتعلقة بخصائص المؤسسات الناشئة، والعوامل المتعلقة بمرحلة الإنشاء.

واعتمد الباحثين على أسلوب المسح وذلك من خلال الدراسات ذات الصلة بالموضوع، والمنهج الإحصائي من خلال استعمال المعادلات الإحصائية وتحليلها.

من خلال هذه الدراسة وجد الباحثين بأن البعد المتعلق بخصائص شخصية المقاول يؤدي الى تحسين المؤسسة والتي تكون أكثر استدامة ونجاح، إضافة إلى وجود محيط مقاول حوله (العائلة والأصدقاء)، أما المتغيرات: المؤهل العلمي الدوافع ووضع المقاول قبل الإنشاء فهي غير مؤثرة، أما فيما يخص البعد المتعلق بالمؤسسة فإن تحسين فرص بقاء ونجاح المؤسسة الناشئة كلما كان رأس مالها صغير وبسيط اقل من 250000 دج، وتكون نشطة في منطقة حضارية، أما بالنسبة إلى المتغيرات تشابه النشاط، والدعم العمومي فإنها غير مؤثرة على بقائها، أما البعد المتعلق بالتحضير للإنشاء فإن قرص بقاء ونجاح المؤسسة يزيد في

حالة تم تصميم مخطط أعمال خاص بهما (دراسة جدوى مالية وتجارية) قبل إنشائها أما متغيرات التدريب على المقاولاتية ومرافقة في مرحلة ما بعد الإنشاء فإنها لا تؤثر أيضا على بقاء المؤسسة الناشئة.

الدراسة الخامسة: من إعداد: مصطفي بورنان وعلي صولي، الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 11، العدد 01، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر، 2020.

تهدف هذه الدراسة إلى عرض أهم مصادر واليات التمويل المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة على ضوء التجارب الدولية كما وضحت أهمية ونجاعة تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق التمويل البنكي.

واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لأنه يتماشى مع أسلوب الدراسة وأهدافها فهو يساعد في الحصول على بيانات شاملة وواقعية.

وكانت نتائج هذه الدراسة تتمثل في تطوير نظام التعليم الذي يكفل تأهيل الشباب فنيا وإداريا خلال المراحل التعليمية، وكذلك من خلال البرامج الإعلامية الموجهة، وإعداد لبرامج التكوين ولإعادة التأهيل الإداري هدف اكتساب المهارات المتنوعة، وتوفير قنوات الإرشاد وتقديم الخدمات الإدارية والمحاسبية للشباب، وضرورة تحديد العلاقة بين الوكالة وبين الجهات والهيئات والمؤسسات الأخرى التي لها علاقة بإنشاء المؤسسات الناشئة حتى لا تتعثر هذه المؤسسات بسبب الازدواجية في اتحاد القرارات .

الدراسة السادسة: من إعداد: عبديش سامية، شركات رأس المال المخاطر ودورها في خلق وتمويل المشاريع الناشئة، شهادة ماجستير في القانون العام فرع التنظيم الاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 1، 2013 2014.

الهدف من هذا البحث الإلمام بالإطار التصوري للإصلاحات الاقتصادية في إطار التوجه الجديد للاقتصاد الوطني في تشجيع الاستثمار من قبل الخواص وتفعيل أداء مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة، والتطرق إلى النمط الجديد في التمويل كبديل للتمويل التقليدي وكأسلوب جديد في خصوصه مؤسسات القطاع العام وإعادة هيكلتها.

واعتمد الباحث على كل من المنهج التاريخي لتبيان جذور وأصول هذه الشركات وكذلك المنهج التحليلي لتحديد خصائص فعاليتها وأثارها على المنشآت التي تمولها، بالإضافة إلى المنهج المقارن لاستنباط الجوانب الايجابية والسلبية للقانون المنظم لها في الجزائر.

ونتائج هذه الدراسة تمثلت في العمل على تشجيع الخواص بإنشاء مثل هذه المؤسسات لتكون سند للدولة في النهوض بهذه التقنية في التمويل عن طريق التوعية وإنشاء شركات مشتركة كشكل من أشكال الدعم لهذا النشاط، ودعم أساليب الشراكة مع الشركات رأس مال مخاطر أجنبية خاصة المالكة لتكنولوجيا عالية وتشجيع إنشائها في الجزائر، وتعديل الإطار الضريبي لهذه المؤسسات والحرص على تمييزها بمعاملة ضريبية خاصة، بالإضافة إلى تشجيعهم ضريبيا للاكتتاب في رأسمال هذه الشركات، كما يجب العمل على تثمين الابتكارات والبحث العلمي وتجسيدها في شكل مشروعات واقعية وتفعيل السوق المالي في اتخاذ لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها وقرار فتح فرع خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد خطوة ايجابية ويسهل عمليات خروج شركات رأس المال المخاطر بطريقة أسهل، كما يجب على البنوك تنظيم دورات تكوينية لموظفي البنوك للتعريف بطريقة التدخل بهذا الشكل لتمويل المؤسسات الناشئة.

الدراسة الرابعة: قدمها الباحث في سبتي فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الناشئة دراسة حالة المالية

الجزائرية الأوروبية للمساهمين -finalep – ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منثوري قسنطينة، سنة2008-2009.

وتهدف إلى إبراز مختلف الأطراف المتداخلة في العملية التمويلية وذلك من خلال مقارنته مع التمويل البنكي ومدا نجاح هذه الصناعة، ومعرفة الأدوات التمويلية المختلفة التي تقدمها شركات رأس المال المخاطر للمؤسسات الناشئة.

وقد استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي والتحليلي والمقارن حيث تبنى المنهج الوصفي لتبيين جدور وأصل هذه التقنية التمويلية، والمراحل التي مر بها تطورها في بعض البلدان وعرض الباحث تجاربها، وكذلك على المراحل المختلفة التي تمر العملية التمويلية بما. واعتمد على المنهج التحليلي لتحديد خصائص رأس المال المخاطر وفعاليته وأثاره على المشاريع والمنشآت التي يمولها ومعرفة عوامل نجاحها. أما المنهج المقارن فاتبعه الباحث للوقوف على الاختلافات بينه وبين الأنماط التمويلية التقليدية.

وكانت نتائج هذه الدراسة أن فكرة رأس المال المخاطر هو بمثابة البديل التمويلي الأمثل، الموجه لحل المشاكل التمويلية التي تواجهها المؤسسات الناشئة خاصة المبتكرة منها، الأمر الذي أثبتته مختلف التجارب عبر العالم والتي تشير كلها بأن رأس المال المخاطر وسيلة تمويليه واعدة تمكن من تطوير شبكة من الصناعية والتجارية والخدمية الفاعلة والقادرة على البقاء، كما أن تحويل رأس المال المخاطر عبارة عن استثمار حقيقي من دون اثر الرافع المالي، ولا يتنافى مع مبادئ الشريعة الإسلامية بل هو مستنبط من احد أشكال التمويل الإسلامي والمتمثل في التمويل بالمشاركة.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

على الرغم من وجود بعض الدراسات السابقة حول الموضوع إلا أن هناك عديد الاختلافات والتمايز بين الدراسات، فعندما نتحدث عن التقاطعات فقد نجد بأن من الدراسات السابقة التي تحدثت عن المؤسسات الناشئة بشكل نظري بحكم تأصيل المفاهيم من خلال رؤى وقوانين أجنبية في حين تميزت دراستنا بالتطرق إلى المفاهيم من خلال القانون الجزائري الذي صدر حديثا حول المؤسسات الناشئة. ومما يميز دراستنا أيضا أنها حديثة بحكم الإطار الزماني الذي أخذ الفترة من 2010 إلى 2019 كمعطيات وبيانات مقدمة من طرف الوكالة محل الدراسة. أيضا تميز دراستنا على الدراسات السابقة بأن تطرقت إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية كونها وكالة حديثة النشأة يحكم التسمية الجديدة ويحكم المهام المسندة إليها وفقا للقانون الجديد.

الجانب التطبيقي

الفصل الثالث:
التوجه الجديد لدعم و ترقية المؤسسات الناشئة في الجزائر

1-التعريف القانوني الجديد للشركات الناشئة في الجزائر:

والذي تضمنه المرسوم التنفيذي رقم 20-254 من خلال مجموعة الشروط التالية:

- أن تكون المؤسسة خاضعة للقانون الجزائري أي أنها تنشط داخل التراب الجزائري؛
- أن لا يتجاوز عمرها 8 سنوات كون منح علامة مؤسسة ناشئة تبقى فاعلة لمدة 4 سنوات ثم يمكن تجديدها مرة واحدة لأربع سنوات أخرى؛
- أن يكون نشاطها منصب في إنتاج سلع أو خدمات تتضمن فكرة ابتكارية؛
- أن لا يتجاوز رقم أعمالها الحد الأقصى لمعيار رقم الأعمال لمنح صفة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة (04 مليار دينار جزائري)؛
- أن يتضمن نشاط المؤسسة إمكانيات نمو كبيرة؛
- أن لا يتجاوز عدد عمالها 250 فردا (كما هو الحال في سقف عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)؛
- أن تكون نسبة 50% على الأقل من رأسمال المؤسسة ملكا لأشخاص طبيعيين أو صناديق الاستثمار المعتمدة أو مؤسسة ناشئة أخرى.

الملاحظ من هذا التعريف حمل بعض التناقضات:

ففي حين أنه يشترط تحقيق معدلات نمو مرتفعة (وهو جوهر تعريف الشركات الناشئة) لكنه قام بتسقيف وتحديد عدد العمال وحجم رقم الأعمال حتى تبقى ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي حتما بمعدلات النمو المتسارعة يمكن أن تفقد هذه الصيغة.

من جهة أخرى، تحديد سن 8 سنوات هو أمر تقييدي لأنه يمكن لشركة أن تكون ناشئة وقد تجاوزت هذه الفترة، والملاحظة الثالثة أن هذا التعريف لم يحدد بشكل دقيق وواضح معنى أن يتضمن نشاط المؤسسة فكرة ابتكارية؟

عموما تبقى هذه الشروط التقييدية موجهة لهدف منح "علامة مؤسسة ناشئة" وما يترتب عنها من استفادة من التسهيلات والتحفيزات حيث أن عدم الحصول على العلامة وعدم التطابق مع شروط التعريف القانوني لا يعني أن تكون الشركة ناشئة على أرض الواقع.

2-إنشاء الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة:

الذي جاء قرار انشاءه عقب الندوة الوطنية للمؤسسات الناشئة "Disrupt Algeria 2020"، التي حضرها رئيس الجمهورية والوزير الأول بمشاركة أكثر من ألف مشارك من مؤسسات ناشئة وحاضنات وممثلي هيئات حكومية ومالية ومتعاملين اقتصاديين وخبراء وممثلي جمعيات وجامعات ومراكز البحث.

يساهم في هذا الصندوق البنوك العمومية والوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية و يهدف إلى تمويل كل عمليات إنشاء الشركات الناشئة وتمكين مؤسسيها من تفادي البنوك والإجراءات البيروقراطية وهذا بالاعتماد على آلية تمويل قائمة على "الاستثمار في رؤوس الأموال بدلا من ميكانيزمات التمويل التقليدية القائمة على القروض.

3- عصرنة قطاع الحاضنات:

رغم أنه قد تم اعتماد الحاضنات في الجزائر منذ 2003 وتوفر عدد منها على المستوى الوطني إلا أنه عدد محدد منها من ينشط فعليا وأبرزها الحاضنة التكنولوجية سيدي عبد الله بالعاصمة فالحاضنات في الجزائر تعالي عدة نقائص لعل أبرزها الليس الذي كان في تسميتها حيث كانت تستعمل عبارة المشاتل (رغم وجود اختلاف جوهري بين المفهومين فالحاضنات تحتضن المشروع منذ بداية وجود الفكرة في حين أن المشتلة ترافق المشروع بعد تجسيده) بالإضافة إلى ضعف المرافقة والخدمات التي تقدمها في ظل "سيطرة فكرة الخدمة العمومية على نشاطاتها وتعدد الأجهزة التي تملك الوصاية عليها كوزارة الصناعة ووزارة البريد والمواصلات ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة... مما جعل السلطات العمومية تعاود تنظيم الحاضنات عن طريق رؤية جديدة 30 وقد جاءت الإجراءات الجديدة التي أقرها الوزارة المنتدبة للحاضنات لإزالة هذا اللي وتحديد دورها وتداخلها مع مفهوم الشتلات من خلال التعريف القانوني للحاضنات ودعم هياكلها من خلال المرسوم التنفيذي الجديد رقم 20/254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 الذي تطرقنا إليه سابقا وأول قرار كان تحويل وصاية الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة بعد أن كانت تابعة لوزارة البريد والمواصلات.

بالإضافة إلى دور الوكالة الوطنية المكلفة بمنح علامة حاضنات الأعمال لكل هيكل قانوني يطلبها بصفته مختص في احتضان الشركات الناشئة والمشاريع الابتكارية حيث يقصد بحاضنات الأعمال أي تنظيم يحتضن الشركات الحديدة من خلال توفير إطار قانوني واقتصادي مرن لنموها"، كما تعرف بأنها "مجموعة برامج تعدها الحكومة تتضمن تكوينا أو خدمات أخرى تهدف المساعدة الشركات الصغيرة الموجودة في الحاضنة لتحصل على فرصة أفضل للبقاء على قيد الحياة في بدايتها".

وقد تم إطلاق عدد من الحاضنات لاسيما الجامعية منها بالإضافة إلى إطلاق حاضنة أعمال للشركات الناشئة المختصة في مجال النقل Naqltech - نقل تاك التابعة لقطاع النقل الذي كان في نهاية ديسمبر 2020.

بموجب الأحكام الجديدة التي تنظم حاضنات الأعمال يمكن تقسيمها إلى ثلاث أنواع تتمثل في:

- الحاضنات التكنولوجية التي تتكفل باحتضان المشاريع ذات الطابع التكنولوجي.
- الحاضنات الجامعية التي تقتم باحتضان الأفكار ومشاريع البحث من خلال مراكز البحث والمخابر الجامعية
- الحاضنات الصناعية التي كانت تحت مستوى اسم المشاتل حيث تتكفل باحتضان مشاريع المؤسسات ذات الطابع الصناعي والإنتاجي من اجل تسهيل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قد تكون هذه الحاضنات عمومية أو خاصة أو بالشراكة بين القطاعين حيث تضمنت من بين شروط منح علامة حاضنة الأعمال أن تتوفر على قائمة من المعدات المنقولة التي توضع تحت تصرف الشركات الناشئة؛ تقديم برامج تكوين وتأطير بالإضافة الى خدمات النصح والارشاد؛ والتركيز على الكفاءات العلمية والخيراتية للفريق المكون للحاضنة وهذا حتى تستطيع تقديم محمل الخدمات التالية:

- توطين المؤسسات الناشئة التي يتم احتضانها وتزويدها بمساحات عمل تتوافق وطبيعة نشاطه.
- مرافقة حاملي المشاريع أثناء اجراءات إنشاء مؤسساتهم ومنحهم كل أشكال الخدمات والاستشارات.
- مساعدة الشركات الناشئة في المجاز مخطط الأعمال والمخطط التمويلي ومختلف دراسات السوق.
- توفير تكوين نوعي لاسيما في محال ادارة الاعمال، المحاسبة والاستشارات القانوني.
- توفير الخدمات اللوجستية كعتاد الاعلام الالي، قاعات الاجتماع، الانترنيت والخدمات المكتبية.
- مرافقة الشركات الناشئة لايجاد المصادر التمويلية والتوسع في الأسواق.

- بالمقابل، تستفيد حاضنات الأعمال من تدابير المساعدة والدعم الذي توفره الدولة وهذا في اطار تحسين وترقية بيئة المؤسسات الناشئة والابتكار.

4-استحداث لجنة تتكفل بمنح علامة " مؤسسة ناشئة " أو " مشروع مبتكر " وفق شروط محددة، وكذا علامة"حاضنات أعمال:"

منح هذه العلامات يسمح بتسهيل الحصول على الامتيازات والتمويل وعروض القطاعات والمؤسسات العمومية ولا يعني أن عدم منح هذه العلامة سيحرم من اعتماد هذه المزاولة أنشطتها، بالإضافة إلى فتح المجال أمام القطاع الخاص للنشاط في محال الحاضنات والتي يمكن من الآن منح علامة حاضنة لكل هيكل قانوني يرغب بالتخصص في مرافقة واحتضان المؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة وفق شروط محددة.

5- تحويل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (اونساج) إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (أناد):

هذا بهدف تشجيع المبادرات المقاولاتية واستحداث نشاطات ذات مردود اقتصادي متنوع وفعال حيث أسندت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة و المؤسسات الناشئة و اقتصاد المعرفة منذ 05 ماي 2020 بعد أن كانت تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل وأسندت إليها مهام ووظائف جديدة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20_374 المؤرخ في 16 ديسمبر 2020 والذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها .والاجراءات الجديدة تستهدف:

- إستحداث مؤسسات مصغرة؛
- توفير مناخ ملائم لتشجيع المقاولاتية؛
- عصرنة عملية إنشاء المؤسسات بتسهيل الاجراءات الإدارية؛
- عصرنة و رقمنة الإدارة والتسيير؛
- تسيير مناطق النشاط المصغرة المتخصصة واهزة لفائدة المؤسسات المصغرة .

6- إطلاق منصة الكترونية خاصة بالشركات الناشئة والصغيرة:

الذي تم تفعيله انطلاقا من 15 أكتوبر 2020 فمن خلال هذه المنصة يتم بناء بيانات مركزية لجميع الأطراف النشطين في النظام البيئي للشركات الناشئة حتى تكون مصدر للشراكات المستقبلية مع أفضل الشركات عمومية كانت 32أو خاصة في مختلف المشاريع المستقبلية .

7-مشروع إنشاء مجلس وطني للابتكار:

يوضع تحت سلطة رئيس الجمهورية، ويعمل على وضع الأسس القانونية لمعاهد نقل التكنولوجيا على أن تنطلق المرحلة التجريبية عبر جامعتين بإنشاء مركزين مختصين بالذكاء الصناعي والانترنت بالتعاون مع الكفاءات الجزائرية بالخارج وهذا دف تثمين الأفكار والمبادرات المبتكرة والإمكانات الوطنية للبحث العلمي في خدمة تنمية اقتصاد المعرفة .

8- اقتراح استحداث أربعة أنواع لمناطق اقتصادية على مستوى الوطن:

"مدن الشركات الناشئة" تكون حاضنة للمؤسسات الناشئة والاستثمارات الأخرى بمزايا مالية وجبائية محفزة ، بمعنى آخر تشكيل نوع من أنواع الأقطاب التنافسية أو العناقيد الصناعية .

بالإضافة إلى إجراءات أخرى مثل تحويل قطب الامتياز الجهوي التكنولوجي (HUB) للمؤسسات الناشئة، الذي يجري إنجازه من قبل شركة" سوناطراك "على مستوى حديقة الرياح الكبرى "دنيا بارك" إلى وزارة المؤسسات الصغيرة و المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة ؛ وكذا تمكين حاملي المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة من الاستفادة من المساحات المتاحة داخل "مخص للمؤسسات المؤسسات التابعة لقطاعي الشباب والتكوين المهني على المستوى الوطني؛ و تهيئة الجماعات المحلية لمساحات مخصصة للمؤسسات الناشئة مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تتوفر فيها إمكانات كبيرة من حاملي المشاريع المبتكرة، على غرار ولايات بشار، ورقلة، قسنطينة، وهران، تلمسان، سطيف، وباتنة، قبل توسيع هذا المسعى إلى كامل التراب الوطني.

9-صندوق تمويل المؤسسات الناشئة:

كشف الوزير المنتدب المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة ياسين وليد أن صندوق تمويل المؤسسات الناشئة والمبتكرة سينطلق قريبا في العمل إلى جانب مجموعة من الأطر القانونية لتنظيم عملها وتسهيله باعتبارها إحدى الركائز، التي تعتمد عليها الحكومة في إرساء اقتصاد جديد قادر على خلق الثروة ومناصب الشغل، مشيرا إلى أنه تم إنشاء 18 حاضنة للمؤسسات إلى غاية الآن و أوضح وليد ياسين، أن صندوق تمويل المؤسسات الناشئة تم إنشاؤه »وننتظر صدور الإطار القانوني في الجريدة الرسمية في قادم الأيام لإطلاقه والبدء في استقبال طلبات التمويل عن طريق بوابة الكترونية لتفادي الحواجز البيروقراطية».

وعن التسهيلات الموجهة للمؤسسات الناشئة، أشار الوزير إلى أنها تشمل الإعفاءات الضريبية والتمويل إلى جانب الاستفادة من خدمات الحاضنات والمسرعات الأعمال، لافتا إلى أن هناك 18 حاضنة من بينها 14 في العاصمة، وأن الوزارة تعتزم إنجاز حاضنة في كل ولاية. وفي ذات السياق، أكد الوزير أن العمل بالتصريح جاء لتجاوز العقبات البيروقراطية ومشاكل التمويل التي لا تتماشى مع متطلبات هذه المؤسسات التي تتطلب حلولا ذكية وبرمجيات، وقد تم إنجاز إطار قانوني يمكن حاملي المشاريع من الحصول على التمويل وإقامة مشاريعهم والتصريح بها والتعرف عليها حتى قبل إنشائها.

من جهة أخرى، كشف الوزير أن وزارته بصدد تحضير مجموعة من الأطر القانونية للتعريف بالشركة الناشئة وحاضنة الأعمال والنظام التصريحي والشكل القانوني للشركة إلى جانب مقترحات لقانون المالية التكميلي وقانون المالية 2021 الذي هو قيد الدراسة بوزارة المالية . ويرى وليد ياسين أن المؤسسة الناشئة تختلف عن المؤسسة المصغرة، وهي شركة مبتكرة لديها القابلية للنمو السريع، أنشئت حديثا في مجالات التكنولوجيا والابتكار والذكاء الصناعي والاقتصاد الرقمي، مضيفا أن الجزائر هي البلد الوحيد الذي ترتقي فيه مسألة تعزيز إنشاء مؤسسات ناشئة والنظام البيئي إلى مستوى قطاع وزاري. (LOTFI (2020 ,أعلن الوزير يوم 11-07-2020 إنشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة مع احترام مبادئ الإسلام و ذلك عن طريق الاستثمار في رأس المال حيث تشبه عملية التمويل عن طريق

أونساج إلا أن القرض البنكي يكون حلالا أي قرض بدون فوائد مع استبدال المساهمة الشخصية بحصص في الشركة الناشئة. (NASSIM2020)

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

تعتبر شركات رأس المال المخاطر، جهاز أونساج و صندوق تمويل المؤسسات الناشئة من أهم وسائل التدعيم المالي و الفني للمؤسسات الناشئة في الجزائر ، لما تتميز به هذه المؤسسات من قدرة على التعامل مع المخاطر حيث يمثل دعم المشروعات الناشئة المجال الطبيعي لنشاط الهيئات و التي تقوم بتغطية الحاجات التمويلية للمشروعات بدون أن تتطلب ضمانات. و ذلك على خلاف القروض التي تكون واجبة الدفع مهما كانت نتائج نشاط المؤسسة المقترضة و هذا ما يؤكد صحة الفرضية المذكورة أعلاه .

لقد قدمت لنا تجارب الدول الصناعية كالولايات المتحدة الأمريكية، الصين، المملكة المتحدة، ألمانيا و فرنسا دروسا كثيرة حول متطلبات نمو سوق رأس المال من خلال اهتمامها بالمؤسسات الابتكارية الناشئة و سعيها الحثيث في إيجاد حلول لتمويل المعارف الحديثة.

لكن يبقى سوق رأسمال المخاطر في الجزائر متواضعا بالرغم من أهمية هذه التقنية، الأمر الذي يحتم على البنوك الجزائرية تشجيع إقامة مؤسسات الوساطة المالية المتخصصة في هذه التقنية التي بقي عددها محدودا جدا حيث يشمل أربع شركات Finalep ، Sofinance، El Djazair Istithmarو صندوق Asicom و لا تتعدى نسبة مساهمة شركات رأسمال المخاطر في التمويل 34%(التمويل الثلاثي) و هي نسبة ضعيفة مقارنة بنظيراتها في الدول المتقدمة. كذلك يبقى مساهمتها في توفير التمويل اللازم للمؤسسات الناشئة في الجزائر جد ضعيفا ، بل ينحصر مجال أعمالها في تمويل الصناعات التحويلية للمنتجات الغذائية ، صناعة الألبسة ، مواد التغليف ، تحويل الخشب و استغلال الثروات المنجمية و كل هذه الأنشطة لا تتطلب مخاطرة كبيرة، أما في ما يخص تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق أونساج، يجب أن تتم معالجة الملفات بجدية لتجنب تعثر هذه المؤسسات لهذا يمكننا وضع مجموعة من التوصيات التالية :

- العمل على ترسيخ ثقافة الاستثمار لدى الشباب الجامعي لكي لا يعتمدوا فقط على الوظيفة العمومية و ذلك بتنمية روح المقاولاتية و حب المخاطرة و تشجيع الأفكار الإبداعية ؛
- تشجيع الدولة على إقامة شركات رأسمال المخاطر و ذلك بمنحها الامتيازات المالية و الجبائية لتساهم في توفير التمويل اللازم مع الرفع من مساهماتها للمؤسسات الناشئة و تساهم بذلك في تطوير السوق المالي عن طريق إدخال مؤسسات أخرى في البورصة بعد انسحاب شركات رأسمال المخاطر منها ؛
- توفير سوق سندي نشط يضمن هذه الهياكل إعادة تمويلها و نموها، مما يشجعها على زيادة دعم إنشاء حاضنات الأعمال و تشجيعها كونها من أفضل وسائل دعم المؤسسات الناشئة ؛ مشاركتها في توفير التمويل اللازم للمؤسسات الناشئة و يضمن بدوره نمو هذه المؤسسات ؛
- تسهيل على المؤسسات الاقتصادية الناشئة Startup الإجراءات الإدارية للاستفادة من التمويل اللازم عن طريق شركات رأس المال المخاطر مما يضمن لها نموها.
- تقديم التمويل للمؤسسات الناشئة التي في مرحلة ما قبل الإنشاء ومرحلة الإنشاء، كإضافة مهام أخرى لصناديق وكالات دعم الشباب كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- التنسيق بين البرامج الحكومية و الجامعات فيما يتعلق بالمشاريع التي تحمل طابع الابتكار و تسويقها حتى تقوم هذه الهياكل بتمويلها.

قائمة المراجع
و المصادر

المراجع :

بوالريحان فاروق وآخرون " دور أ رس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر حالة الشركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة". مقال منشور في اطار الملتقى الجماعي الدول بعنوان اشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الج ا زئر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، جامعة جيجل،2021.

- بوالشعور شريفة ،دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة startups دراسة حالة الجزائر مجلة البشائر الاقتصادية المجلد رقم 04 العدد 02 جامعة 20 أوت 1995 ،سكيكدة الجزائر،2018.
- بوالشعور، شريفة. 2019 . دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئةstartups، دراسة حالة الجزائر. مجلة البشائر الاقتصادية.
- بوزرب خير الدين ،خوالد أبو بكر ،تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الواقع والتمويل ، دراسة تحليلية مقال منشور في اطار الكتاب الجماعي الدولي بعنوان اشكالية تمويل المؤسسات الناشئة- في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة ،جامعة جيجل،2012.
- بوقفة، عبد الحق. و آخرون. أثر التحفيز الجبائي على تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر دراسة ميدانية،2018 المجلة العالمية للاقتصاد و الأعمال.
- جريبي، السبتي. 2018/2017 ، مطبوعة دروس في مقياس التسويق الاستراتيجي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة- الجزائر.
- حمزة الشيخي، إبراهيم الجزراوي ، الدار المالية الحديثة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1 , 1998.
- زواوي فضيلة، "تمويل المؤسسات الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر دراسة حالة ، مؤسسة سونالغاز " مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجيستير في علوم التسيير فرع مالية المؤسسة، 2008 -2009.
- سبتي محمد، فعالية أ رس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة دراسة حالة المالية الأوربية للمساهمة ، مذكرة ماجيستر ، جامعة قسنطينة ، 2008 – 2009.
- عرابة رابح، دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الالكترونية في عصرنه الجهاز المصرفي الجزائري،مجلة الاكادمية 10 للدراسات الاجتماعية والإنسانية- العدد 8 – 2012.
- عيسى، سماعين. بوزيان، كريم. 2019 دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر (دراسة حالة فندق لافالي بالشلف). مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية. معهد الحقوق و العلوم السياسية. جامعة تامنغست. الجزائر..العدد 08.
- فاطمة بلقواسمي ،أحمد بن يوسف ،أهمية التعلم في تخفيف حدة تعثر الشركات الناشئة startup في الجزائر دراسة تحليلية جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف ،مجلة القيمة المضافة ، اقتصاديات الأعمال ،المجلد 02 العدد 01 ، 2020 .
- فروجي، نوح. (2017/2016 .(دور تحليل البيئة التسويقية في اختيار استراتيجية الدخول إلى الأسواق الدولية -دراسة حالة مجمع سيفيتال. أطروحة دكتوراه طور ثالث في العلوم التجارية . كلسية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة- الجزائر.
- مجموعة من الباحثين ، دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية ،المجلد 12 عدد 01 جامعة زيان عاشور الجلفة 24 أكتوبر 2020 .
- محمد ابراهيم عبيدات، أساسيات الادارة المالية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 1997.
- مصطفى بورنان ،علي صولي ،"الاستراتيجيات المستحدثة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة حلول لانشاء المؤسسات الناشئة ،مجلة دفاتر اقتصادية ،المجلد 11 ،العدد 01 ، 2020.
- مولاي مليكة ،التمويل البنكي للمشاريع المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم الشباب ،دراسة حالة BNA تيميمون الوكالة 251 ،جامعة أحمد دارية أدرار ، 2016 – 2017 .

- هيثم صاحب عجام، نظرية التمويل، دار زهران للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ، 2001.
- الياس حناش، بوفنغور خديجة "المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الواقع ومتطلبات التطوير"- دراسة تحليلية مقال منشور في اطار الكتاب الجماعي الدولي بعنوان "اشكالية تمويل المؤسسات الناشئة – بين الأساليب التقليدية والمستحدثة ، جامعة جيجل، 2021.

الفهرس

الفهرس:

المقدمة العامة.....أ

الفصل الأول:

الإطار النظري للمؤسسات

تمهيد: 2
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الناشئة.....2
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الناشئة و دورة حياتها 2
الفرع الأول: تعريف المؤسسات الناشئة 3
الفرع الثاني : دورة حياة المؤسسة الناشئة.....4
المطلب الثاني :مميزات وخصائص المؤسسة الناشئة.....4
الفرع الاول : مميزات المؤسسة الناشئة 4
الفرع الثاني : خصائص المؤسسات الناشئة.....5
المطلب الثالث: أهمية المؤسسة الناشئة وخطوات إنشائها 5
الفرع الاول :أهمية المؤسسة الناشئة 6
الفرع الثاني : خطوات انشاء المؤسسة الناشئة.....6
المبحث الثاني : عموميات حول التمويل.....10
المطلب الأول :تعريف التمويل.....11
المطلب الثاني :أهمية التمويل وأشكاله 11
الفرع الأول :أهمية التمويل.....11
الفرع الثاني : أشكال التمويل 11
المطلب الثالث :وظائف وأنواع التمويل.....12
الفرع الأول : وظائف التمويل.....12
الفرع الثاني: أنواع التمويل:.....13
المطلب الرابع :مصادر التمويل.....14
الفرع الأول: المصادر الداخلية للتمويل.....14
الفرع الثاني : المصادر الخارجية للتمويل: 15

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

خلاصة الفصل: 17

المبحث الأول: الدراسات باللغة الأجنبية.....20
المبحث الثاني: الدراسات باللغة العربية 23
ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة : 26

الفصل الثالث: تمويل المؤسسات الناشئة في القانون الجديد 2020

1-التعريف القانوني الجديد للشركات الناشئة في الجزائر..... 30
2-إنشاء الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة.....30
3-تحويل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (اونساج) إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (أناد)..... . 32
4-إطلاق منصة الكترونية خاصة بالشركات الناشئة والصغيرة..... 32
5-مشروع إنشاء مجلس وطني للابتكار. 32
6-اقتراح استحداث أربعة أنواع لمناطق اقتصادية على مستوى الوطن.....33
7-صندوق تمويل المؤسسات الناشئة.. 33
خاتمة عامة 36
الفهرس 41